



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم تجارية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

## أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية

من إعداد الطالب: بن منصور مُجَّد عبد الصمد

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- ❖ الدكتور/ قزون مُجَّد العربي ..... (جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
- ❖ الدكتور/ مقدم خالد ..... (جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
- ❖ الأستاذ/ قمو آسية ..... (جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017





جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم تجارية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

## أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية

من إعداد الطالب: بن منصور محمد عبد الصمد

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- ❖ الدكتور/ قزون محمد العربي ..... (جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
- ❖ الدكتور/ مقدم خالد ..... (جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
- ❖ الأستاذ/ قمو آسية ..... (جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

# الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا )

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي :

إلى من نذر نفسه وحياته كي أخط أول وآخر حرف، إلى من علمني أن العلم سلاح و الحياة عقيدة و جهاد و شجعتني على طلب العلم و المعرفة " أبي الغالي " .

إلى من حملتني وهنا و وضعتني وهنا " الوالدة الكريمة " أطال الله في عمرها؛

إلى كل إخوتي و جميع أفراد العائلة الكريمة و المحترمة؛

إلى رفقاء الدرب الدراسي بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، وخاصة: سفيان، خالد ، رياض ، جليل ؛ حمزة ، حاجي ، مصطفى ، تاقى ، صخر، سماح ، حميدة ، جودي وضحي؛

إلى عائلتي جمعية الأمل الثقافية ؛

إلى دفعتي محاسبة وجباية ثم محاسبة وتدقيق وبالخصوص جباية كاليفي .

بن منصور محمد عبد الصمد

# الشكر

قال تعالى: « لئن شكرتم لأزيدنكم ».

«وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنان ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما  
لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه  
وأتباعه.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف " مقدم  
خالد ، كمامسي خيرة ، مسعود كسكس " على توجيهاته و تصويباته التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و  
استكمال هذا العمل، فشكرا لكم أستاذ الفاضل.

و نشكر كل من الأستاذ " بن داود عبد الرزاق " و " لبوز نوح " .

كما لا ننسى موظفي إتصالات الجزائر : السيد " عبد الغني بن عمارة "

و موظفي كوبا طب العيون " عياشي عمراصاوي " و " مصطفى دواحي " .

كما نتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة و مسيري كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية.

و أخيرا إلى كل من وجهنا في هذا البحث و ساعدنا من قريب أو بعيد.

## الملخص

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو استكشاف إطار علمي للتشغيل الإلكتروني ومدى إمكانية ممارسة تدقيق بيئة التشغيل الإلكتروني ، حيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبي مصدرا رئيسيا للمعلومات في المؤسسة حيث تعتمد عليه الإدارة لتوفير معلومات اللازمة وفي الوقت المحدد ، لذا تسعى كل المؤسسات لتطوير وتحديث هذا النظام باستمرار من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات التي توفر الدقة، السرعة، وتخفيض التكلفة، الأمر الذي أدى إلى تغيير عملية التشغيل الإلكتروني وبالتالي تطور عملية معالجة البيانات وتخزينها، مما يستوجب تطوير التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني .

وأمام كل هذا فإن التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني يستوجب من المدقق دراسة وفهم جيد للبيئة التي تتم فيها معالجة البيانات ، حتى يسهل فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلي ، والذي يتطلب استخدام أساليب وإجراءات حديثة والاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات ، وخلصنا إلى أن التشغيل الإلكتروني يساعد المدقق في تحقيق الأهداف بطريقة أفضل ، ولكن رغم كل المزايا التي يقدمها الحاسب فهذا هو الدافع الذي أدى إلى ظهور التدقيق الإلكتروني ، انطلاقا من الفصل الأول الذي حددنا فيه ماهية التشغيل الإلكتروني وأساليب التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني ، ثم شرعنا في البدء بالدراسة الميدانية والتي حاولنا فيها معرفة أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية والذي هو إشكالية بحثنا .

الكلمات المفتاحية: تدقيق إلكتروني، نظام معلومات محاسبية، تشغيل إلكتروني، بيئة تشغيل إلكتروني.

## Résumé:

The main objective of this research is to discover a scientific framework for electronic functioning; and the feasibility of auditing the electronic operating environment ,The accounting information system is an important source of information in the organization, Management relies on it to provide the necessary information. Through the use of information technology that provides accuracy, speed and cost reduction, which led to the modification of the electronic process and thus the development of data processing and storage, which requires the development of the audit , In front of all this, the audit in the electronic operating environment requires the auditor to study and understand a good environment in which the data processing is performed, in order to facilitate the understanding of the accounting system and the internal control system , which requires the use of modern methods and procedures and to benefit from the advantages of information technology, and concluded aid Despite all the advantages offered by the computer, it is the motivation that drove to the emergence of the electronic audit, from the first chapter, where we defined the operation of electronic auditing methods under the electronic operation, then proceeded We started the field study, in which we have tried to know the impact of the use of the computer accountant on the effectiveness of the external audit, which is the problem of our research.

Keywords: electronic audit, accounting information system, electronic operation, electronic operation environment .

## قائمة المحتويات

II	الإهداء
III	الشكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال والرموز
VII	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
01	الفصل الأول: البعد النظري للتشغيل الإلكتروني
02	تمهيد الفصل الأول
02	المبحث الأول: التشغيل الإلكتروني في المؤسسة
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
21	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
22	تمهيد الفصل الثاني
23	المبحث الأول: البعد المنهجي للدراسة الميدانية (الطريقة والأدوات)
28	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية
51	خاتمة
54	المراجع
56	الملاحق
73	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
04	يمثل تصنيف مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية	1-1
16	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة	1-2
23	مقياس ليكارت الثلاثي	2-2
26	أداة الثبات للمقياس ككل	3-2
27	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	4-2
27	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	5-2
29	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	6-2
30	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	7-2
31	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	8-2
33	الفاكرونباخ المتعلق بال محور الأول	9-2
33	معامل الصدق المتعلق بال محور الأول	10-2
34	يوضح معايير تحديد الاتجاه الترجيح المتعلق بال محور الأول	11-2
34	المتوسط العام وتحديد الاتجاه للفرضية الأولى	12-2
38	الفاكرونباخ المتعلق بال محور الثاني	13-2
38	معامل الصدق المتعلق بال محور الثاني	14-2
38	يوضح معايير تحديد الاتجاه الترجيح المتعلق بال محور الثاني	15-2
39	المتوسط العام وتحديد الاتجاه للفرضية الثانية	16-2
42	الفاكرونباخ المتعلق بال محور الثالث	17-2
42	معامل الصدق المتعلق بال محور الثالث	18-2
43	يوضح معايير تحديد الاتجاه الترجيح المتعلق بال محور الثالث	19-2
43	المتوسط العام وتحديد الاتجاه للفرضية الثالثة	20-2
46	نتائج تحليل التباين الأحادي	21-2



## قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح العلاقة بين بيئة التشغيل الإلكتروني ومعايير التدقيق الدولي	20
2-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	29
3-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	30
4-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	31
5-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	32

## قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
B2B	Business to business	عمل لعمل

## قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
الملحق 01	استمارة الاستبيان	57
الملحق 02	الاستبيان الإلكتروني	61
الملحق 03	جداول التكرار لمتغيرات عينة الدراسة	69

# المقدمة

أ. توطئة :

يعيش العالم اليوم في ثورة تكنولوجية إلكترونية متسارعة و في تجديد مستمر حيث مست جميع القطاعات والمنظمات و الوظائف ، فتلفت انتباهنا التطورات التي تمر بها والتي يمكن أن نطلق عليها " ثورة تكنولوجيا المعلومات " هذه الثورة نشأت وانتشرت نتيجة لانتشار وتطور أنظمة الحاسب الآلي وتغلغلها في كافة مجالات الحياة ، لقد أدى انتشار نظم الحاسب الآلي إلى اعتماد معظم منشآت الأعمال وغيرها من المنظمات عليه بصورة أساسية في تشغيل بياناتها ، ولم يقتصر الأمر على تشغيل البيانات ، بل امتد إلى استخدام هذه الأنظمة في نقل وتداول البيانات وتوصيلها إلى مستخدميها وقد أثرت أنظمة الحاسب الآلي في مجال نظم المعلومات المحاسبية على مقومات النظام المحاسبي ، عناصره الأساسية ، على أنظمة الرقابة الداخلية ، أساليب إجراءات تشغيل البيانات ، وتوصيل المعلومات إلى المستخدمين ، مما فرض هذا التأثير واقعا جديدا على مهنة المراجعة باعتماد أنشطة ومعاملات الوحدة الاقتصادية على الحاسب الإلكتروني مما أدى إلى ضرورة مواكبة مهنة المراجعة والمراجعين هذا التطور حيث برزت أهمية تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة تعتمد على أساليب تكنولوجية حديثة وأساليب تحليلية متقدمة لتنفيذ عملية الرقابة بكفاءة وفعالية .

ب. طرح الإشكالية :

ما هو اثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية ؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مدى تطور بيئة التشغيل الالكتروني في المؤسسات الاقتصادية ؟
- 2- ما مدى اعتماد مراجع الحسابات على برامج أو تطبيقات إلكترونية ؟
- 3- كيف تؤثر هذه البرامج والتطبيقات على عمل مراجع الحسابات ؟

ت. فرضيات الدراسة:

وفي ضوء ما تم عرضه لإشكالية بحثنا وللإجابة عن الأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تتطور بيئة التشغيل الإلكتروني مع تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية ؛
- ❖ يوجد توجه متزايد لمراجع الحسابات نحو استخدام التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ؛
- ❖ استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية.

ث. مبررات اختيار الموضوع:

إن من بين المبررات التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

- ❖ المبول و الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث ؛
- ❖ التعرف أكثر على واقع التشغيل الإلكتروني؛
- ❖ الرغبة في اكتشاف كفاءات أساسيات ملهمة في بناء برنامج تدقيق إلكتروني جزائري.

ج. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جملة من النقاط:

- ❖ التعرف على بيئة التشغيل الإلكتروني ؛
- ❖ معرفة جوانب التشغيل الإلكتروني في المؤسسة والتي على أساسها يمكن إنشاء تطبيق إلكتروني ؛
- ❖ تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد في إنشاء برنامج تدقيق إلكتروني .

ح. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- ❖ تسليط الضوء على واقع بيئة التشغيل الإلكتروني ودراسة الفرص المتاحة لتطبيق التشغيل الإلكتروني؛
- ❖ التشغيل الإلكتروني أصبح يواكب كل التطورات في مجال المحاسبة والمراجعة وتحسينها والاستفادة منها؛

خ. حدود البحث:

◀ **الحدود المكانية:** اخترنا كحدود مكانية بيئة التشغيل الإلكتروني الجزائرية ولاتساع البيئة الجزائرية تم حصر الدراسة

في ولاية ورقلة من خلال توزيع الاستبيان على العينة (خبراء المحاسبة و محافظي الحسابات).

وفي ولايات أخرى ( غرداية ، الوادي ، عنابة ، الجزائر ،وقالة ) من خلال توزيع الاستبيان الإلكتروني

◀ **الأبعاد الزمنية:** تتمثل في الفترة الممتدة من تاريخ توزيع أول استمارة بداية شهر مارس 2018 إلى تاريخ استلام آخر

استمارة نهاية شهر مارس 2018.

◀ **الأبعاد الموضوعية:** تتمثل في بيئة التشغيل الإلكتروني الجزائرية.

د. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة وللإجابة عن التساؤلات وإثبات فرضيات الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في الجزء

النظري، أما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج الدراسة الميدانية لمحافظي حسابات و خبير محاسبي بورقلة .

أما الأدوات المستخدمة فتتمثل في برنامج معالج الجداول EXCEL وذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول وأشكال من

خلال عملية الاستبيان والتي شملت 30 فردا، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS للقيام بالاختبارات

الإحصائية المناسبة.

ذ. مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على عدة مراجع مختلفة منها المذكرات والمقالات والمحاضرات بالإضافة إلى المراسيم التشريعية من مختلف

المصادر منها مكتبة الجامعة ومواقع الانترنت بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري.

ر. صعوبات البحث:

❖ صعوبة الحصول على المعلومات من محافظي الحسابات بخصوص الموضوع محل الدراسة ؛

❖ التعرض للرفض من قبل الكثير من مكاتب مراجعي الحسابات ملئ استمارة الاستبيان بسبب تزامن توزيع الاستبيان مع

إعداد الميزانيات والتسويات الخاصة بنهاية السنة ؛

❖ عدم الجدلية في الرد على الاستبيانات الموزعة.

### ز. هيكل البحث:

لقد تم دراسة الموضوع من خلال جانبين حيث خصصنا الفصل الأول للجانب النظري أما الفصل الثاني للجانب التطبيقي تعرضنا في مقدمة بحثنا إلى مدخل حول التشغيل الإلكتروني وبيئته محل الدراسة و التطورات التي أدت إلى ظهوره؛

الفصل الأول حيث نتطرق فيه إلى البعد النظري للتشغيل الإلكتروني وقسم هذا الفصل إلى مبحثين؛

المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية التشغيل الإلكتروني و تم ذكر مفهوم التشغيل الإلكتروني و تعريفه بالإضافة إلى التعريف ببيئة التشغيل الإلكتروني و محددات التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني ؛

المبحث الثاني سنحاول في هذا المبحث عرض الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية؛

الفصل الثاني فقد خصصناه للدراسة الميدانية من أجل إعطاء صورة عن التشغيل الإلكتروني ؛

المبحث الأول عبارة عن الطريقة والأدوات المستخدمة في البحث؛

المبحث الثاني تم فيه مناقشة نتائج الدراسة وتحليلها للوصول إلى أهم النتائج؛

وفي الأخير تطرقنا في هذا البحث إلى أهم نتائج الدراسة والتوصيات والاقتراحات التي رأيناها مناسبة للمؤسسة محل الدراسة ، بالإضافة إلى اقتراح آفاق مستقبلية للبحث .

# الفصل الأول

البعد النظري التشغيل الإلكتروني

تمهيد

شهدت بيئة المؤسسات تطورا كبيرا من حيث مختلف العوامل المؤثرة في نشاطها ولعل أهمها هو طرق معالجة وتشغيل البيانات، حيث تميز هذا الجانب بتطور كبير والذي منح للمؤسسات فرص متميزة من جهة أخرى اعتبار تحديا جلب معه العديد من المخاطر بالغت التأثير على المؤسسات، وعلى هذا الأساس شهد هذا المجال اهتمام كبير من قبل مختلف المنظمات المهنية والتنظيمية بما فيها منظومة مهنة التدقيق التي فرض عليها التأقلم مع هذه المتغيرات.

سنعرض في هذا الفصل الجانب النظري للدراسة والمتمثل في التشغيل الإلكتروني وتقييم بيئة التشغيل الإلكتروني والذي يتضمن بعض المفاهيم المتعلقة بالتشغيل الإلكتروني بالإضافة إلى الأهمية والأهداف المتعلقة بالتشغيل الإلكتروني وقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التشغيل الإلكتروني في المؤسسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

## المبحث الأول : التشغيل الإلكتروني في المؤسسة

يعتبر التدقيق الخارجي عملية هامة وضرورية بالنسبة للمنظمات بصفة عامة والوحدات الاقتصادية بصفة خاصة فهو يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية ( البقاء ، الاستمرارية ، النمو... ) وكذا الأهداف القصيرة و المتوسطة المدى، نظراً لما تضيفه عملية التدقيق من مصداقية و تأكيد على صحة المعلومات المالية، وبالتالي يمكن القول بأن مسؤولية المراجع لإبداء الرأي الفني المحايد لا تتغير تبعاً لتغير طريقة تشغيل البيانات المحاسبية وإعداد الدفاتر والسجلات بمعنى أن المراجع يلتزم بإتباع معايير المراجعة المتعارف عليها سواء تم تشغيل البيانات المحاسبية يدوياً أو إلكترونياً .

### المطلب الأول: أساسيات التشغيل الإلكتروني

سنقوم في هذا المطلب بعرض التشغيل الإلكتروني والتطرق إلى تحديات التشغيل الإلكتروني.

#### الفرع الأول : ماهية التشغيل الإلكتروني

##### أولاً : تطور التشغيل الإلكتروني

لقد أثرت التطورات السريعة المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسبات الإلكترونية علي النظم الإدارية والمحاسبية بالمنشآت والشركات وغيرها مما أدى إلى حصول تغييراً جوهرياً في منهجية وأساليب الرقابة الداخلية بالمقارنة عما كان عليه الأمر في ظل التشغيل اليدوي التقليدي للبيانات ، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات لها أهمية في تدعيم الدور الرقابي بالاعتماد على صيغ عمل مبتكرة ، مما يمكن المؤسسة من تقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الأخرى ، وذلك باستخدام أحدث التقنيات لها وبالشكل الذي يعمل على تقديم أفضل الخدمات الرقابية .<sup>1</sup>

##### ثانياً : مفهوم التشغيل الإلكتروني :

يعتبر التشغيل الإلكتروني مجمل التقنيات الإلكترونية التي بفضلها يتم المساهمة في تنظيم وإعداد العمل المحاسبي والذي نقصد به نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية حيث يعتبر النظام المحاسبي من أقدم نظم المعلومات ومصدراً رئيسياً يساعد الإدارة في الحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات التي تمثل مدخلات النظام ويهتم نظام المعلومات بتحليل وتلخيص وتقرير العمليات الواردة بها من أجل الحصول على معلومات تمثل مخرجات النظام والتي تساعد في تحقيق الأهداف المحددة للنظام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - السالمي علاء عبد الرزاق ، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2008، ص 47 .

<sup>2</sup> - حسين أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1997، ص 102.



الفرع الثاني : تحديات التشغيل الإلكتروني

إن استخدام الحاسوب في الأعمال الرقابية يتطلب وجود نظام محاسبي أو مالي محوسب، وأيضاً وجود نظام رقابة داخلية محوسب، ونظم شبكية للربط وكذلك نظم إدارية أخرى محوسبة، إذ أن إدخال نظام رقابي حيز التطبيق في ظل اعتماد المؤسسة على أنظمة يدوية إدارية مختلفة الأغراض؛ لن يحقق النجاح لتطبيق العملية الرقابية لتعذر التنسيق بين التطبيق الإلكتروني على أنظمة يدوية، ومن المعروف أن أهم مبادئ فلسفة أنظمة المعلومات الإلكترونية تدعو إلى تكامل الأنظمة مع بعضها البعض وعليه لا بد من تطبيق مفاهيم الحوسبة الشاملة لأعمال الإدارات داخل الكيان الاقتصادي إذا ما أريد تطبيق نظام رقابي محوسب ، وفي مجال آخر نجد أنه عند استخدام الحاسوب في العملية الرقابية لا بد من تهيئة أجواء كافية من الحماية تجابه بها المشكلات التي تنتج عن استخدام الحاسوب وهي متعددة منها على سبيل المثال: اختراق أمن المعلومات، وسوء استخدام الكوادر العاملة وأثر التردد الكهربائي على الحاسوب والفيروسات التي تصيب الحاسوب والتقدم التقني وغيرها، كما تتعدد تبعاً لكل نوع وسائل الحماية المناظرة مثل: تأهيل وتدريب الكوادر، واستخدام منظمات التردد الكهربائي وبرامج حماية الفيروسات وتحديث الأجهزة خلال فترات مناسبة وغيرها.<sup>1</sup>

**أولاً: مخاطر أمن معلومات التشغيل الإلكتروني**

يقوم الحاسب الآلي بعمليات حسابية ومنطقية عن طريق إجراء المقارنات الفعالة والسريعة، كما يقوم بتخزين كميات كبيرة من البيانات وإمكانية استرجاعها بوقت قصير جداً، ويساعد في إعداد التقارير المختلفة بسرعة فائقة، ورغم هذه المميزات الكثيرة والمتنوعة للحاسوب في بيئة المحاسبة الإلكترونية، وبالتالي فأنواع وأسباب مخاطر أمن معلومات التشغيل الإلكتروني هي:<sup>2</sup>

**الجدول رقم (1-1): يمثل تصنيف مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية**

المجال	أنواع المخاطر
المصدر	مخاطر داخلية: موظفي المنشآت هم المصدر الرئيسي للمخاطر الداخلية. مخاطر خارجية: مثل قرصنة المعلومات والمنافسين أو قد تتمثل في الكوارث الطبيعية .

<sup>1</sup>-أمين السيد أحمد لطفي، أساسيات المراجعة لمراقبي الحسابات و المحاسبين القانونيين ، بدون دار النشر القاهرة، 2010، ص9.

<sup>2</sup>- حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 95 .

<p>نتيجة عن العنصر البشري: الأخطاء التي تحدث من قبل أشخاص بشكل مقصود أو غير مقصود. مخاطر ناتجة عن العنصر الغير بشري: تحدث بسبب كوارث طبيعية ليس للإنسان علاقة بها .</p>	<p>السبب</p>
<p>مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة: يقوم بها الأشخاص بهدف الغش والتلاعب والسرقة. مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة: يقوم بها الأشخاص نتيجة الجهل وعدم الخبرة الكافية.</p>	<p>عن القصد أم عن غير قصد</p>
<p>مخاطر تنتج عنها أضرار مادية : حدوث لأجهزة الكمبيوتر أو تدمير لوسائل تخزين البيانات. مخاطر فنية ومنطقية: تؤثر على البيانات وإمكانية الوصول إليها من قبل الأشخاص المخول لهم.</p>	<p>الآثار الناتجة</p>
<p>مخاطر المدخلات: عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب أو عدم نقل البيانات بدقة. مخاطر تشغيل البيانات: الاستخدام الغير مصرح به لنظام وبرامج. مخاطر مخرجات الحاسب: مثل خلق مخرجات زائفة و غير صحيحة أو سرقة مخرجات الحواسيب.</p>	<p>نظام المعلومات</p>
<p>- بغرض التجسس على المعلومات المخزنة فيها والوصول إلى معلومات شخصية وأمنية. - بغرض التزوير والاحتيال. - بغرض تعطيل هذه النظم عن العمل لأغراض تخريبية بما يسمى بالبرامج الخبيثة .</p>	<p>الغرض منها</p>

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : " 1 " .

تصنف مخاطر المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية من وجهات نظر مختلفة إلى عدة أنواع تم شرحها مسبقا وقد صنفت في الجدول على عدة مجالات .

ثانيا : مزايا وعيوب التشغيل الإلكتروني

### 1- مزايا التشغيل الإلكتروني

يؤدي استخدام التشغيل الإلكتروني في المنظمة إلى تحقيق المزايا التالية :

-تحقيق الثبات في تطبيق العمليات الحسابية المعقدة ذات الأحجام الكبيرة من البيانات المطلوب لمعالجتها؛

<sup>1</sup> - حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 95، ص 97 .

- تزيد من توقيت ومناسبة المعلومات ودقتها؛
- تسهل التحليل الإضافية المطلوبة من المدققين للمعلومات المحاسبية والمالية؛
- تزيد القدرة على الإشراف على أداء النشاطات و السياسات والإجراءات في الشركة.

## 2- :عيوب التشغيل الإلكتروني

أدى استخدام التشغيل الإلكتروني إلى ظهور بعض العيوب رغم ما تقدمه من مزايا وقيمة مضافة للمنظمة و التي تتمثل في :

- تدمير البيانات أو التغير محتوياتها نتيجة العبور غير المصرح بها؛
- إمكانية الاستفادة من الرقابة اليدوية محدودة؛
- خسارة أو فقدان معلومات تحتاجها المؤسسة.

## المطلب الثاني : مدخل التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني .

يعتبر التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني نقلة نوعية وواقع لما كان مسطرا مسبقا لينتقل إلى عالم افتراضي ، حيث تعددت التعاريف التي تناولة التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني .

## الفرع الأول : البعد المفاهيمي للتدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني .

### أولاً: مفهوم التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني .

تعرف عملية تدقيق نظم معالجة التشغيل الإلكتروني إلكترونيا على النحو التالي :

"هي عملية جمع و تقييم أدلة الإثبات تهدف إلى تحديد ما إذا كان استخدام الحاسوب يساهم في تحقيق أهداف التدقيق سواء كانت تتعلق بإبداء الرأي مثل حماية أصول المنشأة وتأكيد سلامة البيانات الواردة في القوائم المالية، أو ما يتعلق بأهداف الإدارة، مثل تحقيق المنشأة لأهدافها بفاعلية واستخدام مواردها بكفاءة".<sup>1</sup>

وعرف خوزي بلنس Jose Plans في كتابه " تطبيق المراجعة الحاسوبية " المراجعة (التدقيق في بيئة التشغيل الإلكتروني ) بأنها " اختبار منهجي للنتائج أو الهيكل الحاسوبية يقوم بها شخص مستقل ومؤهل بهدف إبداء رأيه على التطابق مع المعايير المتعارف عليها عموما ".<sup>2</sup>

وفي تعريف آخر هي عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيد الإدارة عن البيانات المالية وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوصيف النتائج للأطراف ذات العلاقة.

<sup>1</sup> - أمين السيد أحمد لطفي، أساسيات المراجعة لمراقبي الحسابات و المحاسبين القانونيين ، بدون دار النشر القاهرة، 2010، ص 9.

<sup>2</sup> - محمد لمين عيادي، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص 166 .

ولما كانت الموارد المتاحة للمدقق محدودة فإن المدقق مكلف بتوجيه الموارد المحدودة توجيهها أفضل لجمع الأدلة التي تمكنه من الخروج بالنتيجة المناسبة لذلك فقد بدأ الاهتمام بدراسة مدى وفعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة لمساعدة المراجع في أعمال المراجعة.

فالأنظمة الإلكترونية لم تغير المناهج والطرائق المحاسبية ولكنها غيرت بصفة أساسية وجوهرية الإجراءات المحاسبية كما أن أهداف المراجعة لم تتغير ولكن الأدوات التي يستخدمها المراجعون لتحقيق هذه الأهداف قد تغيرت.

أي أن أهداف المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات لا تختلف عن الأهداف في المراجعة البدوية من حيث :

1. إبداء الرأي.

2. خدمة الإدارة.

ثانيا :تحديات وأهداف تدقيق نظم التشغيل الإلكتروني

### 1- تحديات التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني.

نتيجة توسع تطبيق أنظمة البيانات المحاسبية المعالجة إلكترونياً وتزايد مخاطرها، بات من الضروري وجود نظم رقابة داخلية متطورة، و قدرة على حماية موارد وممتلكات المؤسسة الاقتصادية و ضمان استغلالها بكفاية وفعالية ، فمن بين هذه التحديات نجد <sup>1</sup> :

#### 1-1: الكفاءة و المهارة :

ينبغي على المدقق الخارجي عند قيامه بالتدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات الأخذ بتوصية( مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ) الذي أوصى بأن يكون لدى المدقق الكفاءات التالية:

- معرفة أساسية بنظم الكمبيوتر و مكوناتها ووظائفها و إمكاناتها التشغيلية؛

-المقدرة على تصميم وعمل خرائط تدفق النظم المتطورة نسبياً، وتحليلها للتعرف على مواطن قوة أو ضعف النظام؛

-خبرة عامة بلغات البرمجة تسمح للمراجع بكتابة برامج بسيطة؛

-الإلمام بأساليب المراجعة باستخدام الكمبيوتر؛

ولا ينبغي على المدقق الخارجي أن يكون محملاً للنظام أو معدا للبرامج أو مهندساً، بل يجب أن تتوفر لديه المهارة الخيرة الكافية

للفهم والإلمام بنظام التشغيل الإلكتروني ، وفي حالة الحاجة إلى مهارات متخصصة، فإن المدقق سوف يطلب مساعدة أحد

المهنيين الحائزين لمثل هذه المهارات، والذي قد يكون احد موظفي المدقق أو مهني خارجي. وفي حالة التخطيط لاستخدام هذا

المهني، على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة بأن مثل هذا العمل مناسب لغرض عملية التدقيق ويتمشى مع معيار

التدقيق الدولي ( 620 ) " الاستفادة من عمل خبير " .

<sup>1</sup> - عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة ، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات و عولمة أسواق المال ، الدار الجامعية ، 2005 ، ص 60 .

## 1-2: أدلة الإثبات:

يعرف الدليل في التدقيق على انه " أي معلومات يتم الاستعانة بها من أجل تحديد مدى التوافق بين المعلومات المالية والمعايير المقررة سلفاً ؛

يجب على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية، وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة، لتكون الأساس الذي يبنى عليها رأيه المهني، وقد لا يتوفر للمدقق عند استخدام تكنولوجيا المعلومات أي سجلات ورقية، ولهذا فانه على المدقق أن يأخذ في اعتباره أثر تكنولوجيا المعلومات عندما يرغب في الحصول على أدلة الإثبات لكي يضمن نزاهة العمليات، ولاشك أنه وعند استخدام تكنولوجيا المعلومات فإن معظم السجلات تصبح غير مادية، كما في الأسلوب اليدوي حيث يمكن تدميرها والتخلص منها بسهولة أو تعديلها بدون ترك أي أثر أو دليل على التخريب أو التعديل.

وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (401) فقرة 12 على ما يلي:

"إن هدف التدقيق الخاصة لا تتغير في حالة معالجة المعلومات المحاسبية يدوياً أو الكترونياً، ومع ذلك فان طرق تطبيق إجراءات التدقيق لجمع الأدلة قد تتأثر بطرق معالجات الحاسب الآلي، والمدقق استعمال الإجراءات اليدوية للتدقيق أو طرق التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي أو استعمال الطريقتين معا لغرض الحصول على أدلة كافية، ومع ذلك فإنه قد يكون من الصعب أو المستحيل على المدقق، في النظم المحاسبية التي ستعمل الحاسب الآلي لمعالجة تطبيقات مهمة، أن يحصل على معلومات معينة لفحصها أو للاستفسار عنها أو للتأكد منها بدون مساعدة الحاسب الآلي " .

## 2-أهداف تدقيق نظم التشغيل الإلكتروني

إن استخدام الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب كفرص و فوائد في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر حيث تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية وبالتالي سهل الحاسوب للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة اقل من تكلفة الأداء اليدوي ، عليه فان استخدام الحاسوب في العملية التدقيقية يحقق مجموعة أهداف منها :

1-2: الاقتصاد : أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من انه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الوحدة

الاقتصادية وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الوحدة الاقتصادية .

2-2 الفعالية : أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية .

2-3 الكفاية : أي انه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية .

2-4 الحماية : بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه؛ ومن أهمها انخيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسوبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات ؛ وحتى تخريب متعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.<sup>1</sup>

ثالثا : معايير التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني.

وهي تلك معايير الدولية الخاصة بالتدقيق والتي لها الصلة بتكنولوجيا المعلومات :

نتيجة التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها عند تدقيق البيانات المالية، فقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي العديد من بيانات ممارسة التدقيق الدولية منها عام 1987، ثم قام بتعديلها عام 2001، ثم قام بسحبها عام 2004، ولم يصدر بديلا عنها حتى عام 2008، غير أنه تم إعادة النظر فيها خلال معظم فقرات معيار التدقيق الدولي (315) المعدل عام 2008، الموسوم: فهم المنشأة وبيئتها ومخاطر الأخطار الجوهرية فيها.<sup>2</sup> ومن أهم هذه البيانات هو بيان ممارسة التدقيق الدولي (1001) : بيئة نظم المعلومات الإلكترونية في ظل استخدام الحاسبات الصغيرة المعدل في يوليو (2001) والسابق إصداره عام 2001 .

**1- ماهية نظم الحاسبات الصغيرة:** هي عبارة عن أجهزة الحاسب ذات مشغل ذاكرة ووحدة عرض ووحدة تخزين ولوحة مفاتيح وتوصيلات بالطابعة .

**2- خصائص نظم الحاسبات الصغيرة:** صغيرة الحجم، لا تحتاج إلا إلى مهارات أساسية للحاسب وتعتمد على البرامج الجاهزة.

**3- الهدف من البيان:** توفير مساعدة عملية للمدققين عند تنفيذهم لمعايير التدقيق الدولية، علما بأن هذا البيان يستخدم في حالة اعتماد المؤسسة محل التدقيق في تشغيل جزء أو كل بياناتها المالية على حسابات صغيرة، ولا يتضمن هذا البيان أي مبادئ أساسية أو إجراءات جوهرية.

<sup>1</sup> - محمد لمين عيادي، مرجع سابق، ص 168، ص 169

<sup>2</sup> - احمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، دار صفاء، عمان، الأردن، سنة 2009، ص 15 .

الفرع الثاني : أساليب و إجراءات تدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني.

أولاً : أساليب التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني .

وتوجد العديد من أساليب المراجعة في بيئة الحاسوب وهي عموماً مرتبطة بعوامل متعددة مثل درجة تنمة النظام الحاسوبي ومدى احتفاظ المنشأة بالوثائق والسجلات أو بمعنى آخر مدى جودة مسار المراجعة .  
وفيما يلي يبين الباحث أهم أساليب المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات :

**1- المراجعة حول الحاسوب :**

هذا الأسلوب في المراجعة يعتمد على خطوات المراجعة اليدوية نفسها ، إذ يتجاهل مراجع الحسابات وجود الحاسب وكذلك استخدامه في عمليات المراجعة ولا يحاول الاستفادة أو التعرف إلى كيفية تشغيله ومعالجة البيانات و المعلومات فيه ؛  
ويقوم المراجع حسب هذا الأسلوب بإعداد البيانات ( المدخلات ) من بدايتها حتى إدخالها في جهاز الحاسب يدوياً ويقوم بعد إدخالها ومعالجتها آلياً داخل الحاسب وبعد خروجها من الحاسب على شكل مخرجات ، و بأجراء مطابقة لها مع النتائج التي توصل إليها يدوياً ؛

إذ أن مراجعي الحسابات لم يحاولوا التعرف إلى هذا الحاسوب و إلى تشغيله ومعالجة البيانات الحاسبية ظناً منهم بأن هذه البيانات ( المدخلات ) التي أعدها كانت صحيحة فسوف تكون المخرجات أيضاً صحيحة لأن الحاسوب لا يخطئ وعلى العموم عند استخدام المراجعة حول الحاسوب يجب على مراجع الحسابات التمكن من الوصول إلى قدر كاف من المستندات الأصلية و البيانات التفصيلية للمخرجات التي يمكن قراءتها بسهولة ويتحقق ذلك حينما تتحقق هذه الحالات :

- توفر المستندات الأصلية على نحو يسهل قراءتها؛
- إعداد بيانات بالمخرجات أعداداً مفصلاً يمكن المراجع من تتبع عمليات التدفق المالية فوراً وإلى الأمام أو بالعكس ( حسب مسار المراجعة) ؛
- حفظ المستندات على نحو يساعد المراجع على الرجوع إليها عند الحاجة.

و غالباً ما يكون أسلوب المراجعة حول الحاسوب مرغوباً في المنشآت التي ترغب بالاحتفاظ بالمستندات الأصلية والمخرجات التفصيلية للاستفادة من المعلومات الواردة فيها عند الحاجة.<sup>1</sup>

**2- المراجعة من خلال الحاسوب :**

هذه المراجعة تحتم على مراجع الحسابات أن يكون على دراية ومعرفة بكيفية استخدام الحاسوب وبذلك يستطيع إجراء عملية المراجعة آلياً و التعرف على إلى البرامج المستخدمة في مجال المراجعة خلال الحاسوب وعلى نظم تشغيلها وقدرتها على استبعاد العمليات غير المقبولة ورفضها أو تتبع تصحيحها و من ثم معالجتها المعالجة المطلوبة ، وهذا الأسلوب يكسب المراجعين خبرة كافية في مجال أنظمة التشغيل وفي مجال التطبيقات الإدارية والحاسبية المستخدمة في الحاسوب ، وهناك عدة أساليب يمكن أن يستخدمها المراجع في التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني؛

<sup>1</sup>- اسعد محمد علي وهاب، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص68.

نذكر منها ما يلي :

#### أ- أسلوب منهج البيانات الاختبارية ( الوهمية ) :

يقوم المراجع هنا باختبار البيانات في نظام الحاسوب لدى عملائه ، ويكون الهدف من ذلك هو تحديد ما إذا كانت برامج الحاسوب لدى عملائه يمكن أن تشغل بصورة صحيحة تلك العمليات المالية النظامية وغير النظامية ، ولتحقيق هذا الهدف يقوم المراجع بإنشاء أنواع مختلفة من العمليات المالية التي يتم تشغيلها تحت إشرافه باستخدام برنامج الحاسوب للعملاء من خلال أجهزة التشغيل الحاسوبية للبيانات الخاصة بمؤلاء العملاء للعمليات النظامية وغير النظامية ، وذلك لتحديد ما إذا كانت برامج الحاسوب لدى العملاء متلائمة مع أنواع مختلفة من البيانات، وفي هذه الحالة يكون المراجع على علم بكامل الأخطاء والمخالفات التي توجد في البيانات الاختبارية من خلال قيامه باختبار قائمة الأخطاء و تفصيلات المخرجات الناتجة عن البيانات الاختبارية ، كما يعد منهج البيانات الاختبارية منهجاً مفيداً لتقييم مدى قيام أنظمة العملاء بتشغيل البيانات ومدى توفر الرقابة بخصوص الأخطاء والمخالفات.

وعلى العموم هناك بعض الصعوبات التي يجب التغلب عليها قبل استخدام منهج البيانات الاختبارية و هذه الصعوبات تتمثل بما يلي :

◀ احتواء البيانات الاختبارية على الحالات المناسبة التي يرغب المراجع في اختبارها كافة أي ضرورة توفر قدر معقول من المهارة عند وضع البيانات التي سيتم اختبارها ؛

◀ تماثل البرامج التي يتم اختبارها عند استخدام المراجع للبيانات الاختبارية مع تلك البرامج المستخدمة من العملاء خلال العام ويعد هذا المنهج مكلفاً ومستهلكاً للوقت لذلك فإن وجود رقابة داخلية خاصة بإجراء تعديلات ببرامج الحاسوب تعد وسيلة أكثر واقعية ؛

◀ حذف البيانات الاختبارية من سجلات العملاء يعتبر أمراً ضرورياً إذا كان البرنامج الذي يتم اختبار هو الخاص بتحديث ملف رئيسي إذ أنه من غير الممكن ترك عمليات مالية اختبارية وهمية بشكل دائم في هذا الملف .

#### ب- أسلوب المحاكاة المتوازية:

يتطلب أسلوب المحاكاة المتوازية قيام المراجع بكتابة برنامج للحاسوب يتم من خلال تكرار جزء من النظام المطبق لدى العملاء ، فمثلاً يرغب المراجع في جمع جدول أرصدة المدينين لدى أحد العملاء والموجود على شكل قابل للقراءة بواسطة الحاسوب فقط بحيث يمكن تشغيل الملف الرئيسي للعميل على حاسوب المراجع أو حاسوب العميل نفسه باستخدام برنامج المراجعة الإلكتروني الذي وضعه المراجع ، ومن ثم يقوم المراجع بعد ذلك بمقارنة إجمالي الناتج عن الحاسوب مع إجمالي الناتج العام ؛

ويتم استخدام أسلوب المحاكاة المتوازية استخداماً رئيسياً لتسهيل الاختبار الأساسي لأرصدة الحسابات لدى العملاء وعند استخدام هذا الأسلوب يوجد العديد من العوامل أو الخطوات الأساسية التي يجب الإشارة إليها وهي :

◀ التكلفة : ترتبط هذه التكلفة بدرجة تعقد العمليات الحسابية لدى العملاء وعلى كمية البيانات التي سيتم تشغيلها ؛

◀ الشمول : يمكن تصميم المحاكاة المتوازية على عينة محددة من البيانات وليس على كامل البيانات؛



- ◀ التركيز على الاستثناء : تعتمد المحاكاة المتوازية على مبدأ الاستثناء أي على بعض العمليات أو الحسابات أو الأرصد المراد اختبارها أو المشكوك في أمرها ؛
- ◀ تحديد الهدف : يحدد تحديدا سابقاً الهدف أو الغرض من الاختبار المراد إجراءه حتى يمكن التوصل إلى النتيجة المطلوبة .
- ◀ تصميم التطبيق : يتضمن هذا التصميم الأمور التالية:
  - التعريف بملفات البيانات العملاء وكل المعلومات المتعلقة لها للوصول إلى البيانات المطلوبة ؛
  - تصميم الصيغ ومضمون تقارير البرامج المراجعة العامة للحاسوب التي يعدها المراجع لتحقيق ما أمكن من الفائدة ؛
  - وضع منهج منطقي لاستخلاص البيانات التي يتم التوصل إليها من دفاتر العملاء ومعالجتها ؛
- ◀ الترميز : أي ترميز نتائج التصميم التطبيق في قائمة عمل بواسطة المراجع وبلغة مبسطة لبرامج المراجعة العامة وبالتالي إعطاء أمر للحاسوب بما يجب عليه فعلة بملفات العملاء لتحقيق الأهداف المطلوبة ؛
- ◀ الإدخال من خلال لوحة المفاتيح : أي إدخال قائمة العمل بواسطة لوحة المفاتيح إلى الحاسوب مع كل من البرامج العامة للحاسوب وملفات البيانات الخاصة بالعملاء.

### ت- أسلوب التتبع والملاحظة:

يعتبر هذا الأسلوب امتداداً لأسلوب الاختبار المتكامل حيث يتم مقارنة بيانات الاختبار بالبيانات الفعلية للعمليات مع وضع علامات مميزة لهذه البيانات و متابعة نتائج تشغيلها عند كل نقطة ، أيضا تتمثل البيئة الأساسية لهذا الأسلوب في أنه يستخدم البيانات الفعلية للمنشأة من تجنب استخدام القيود العكسية وبالتالي تجنب المشاكل التي قد تنجم عنها لدى فصلها ، وتزداد كفاءة هذا الأسلوب إذا تم تدعيمه ببعض البيانات الاختبارية الخاطئة أو غير العادية لاختبار الحالات الخاصة أثناء عمليات التشغيل ، إلا أن المشكلة تنحصر في تحديد مجموعة البيانات التي يتم وضع العلامات المميزة لها كما أنه لا يوجد ضمان لاختبار كل البرامج التي يقوم عليها النظام الحاسوبي وحتى البرامج التي يتم اختبارها لا يوجد ضمان باختبار كل أجزاء هذه البرامج بما في ذلك البرامج الفرعية للتحقق من قابليتها للتشغيل ؛

كما يعتبر أسلوب التتبع والملاحظة ضرورة حيث استخدام أكثر من أسلوب فيها وذلك نظرا لعدم إمكانية الاعتماد على أي منها بمفرده كما أن إشراك المراجع في مرحلة تصميم النظام سيمكن من إجراء المراجعة المستمرة وفرض الرقابة المحكمة على النظام من بداية تشغيله والتعرف على أوجه القصور فيه .<sup>1</sup>

### 3- المراجعة بمساعدة الحاسوب:

تتمثل باستخدام برامج المراجعة العامة بالحاسوب وتعتبر هذه البرامج أداة للمراجعة يتم تصميمها بواسطة منشآت متخصصة في عمليات المراجعة المختلفة وتمتاز برامج المراجعة العامة بالحاسوب بميزتين هما :

**الأولى :** تصمم هذه البرامج بنفس الطريقة التي يمكن من خلالها تدريب معظم المراجعين على استخدامها في مجال التشغيل الآلي للبيانات.

<sup>1</sup> - خال أمين عبد الله ، علم تدقيق الحاسبات، الناحية العلمية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، سنة 2000 ، ص 341 .

الثانية : إمكانية تطبيق برنامج واحد لعدد كبير من المهام دون تحمل تكلفة تصميم عدة برامج خاصة ونتيجة لاستخدام المكتنف لبرامج المراجعة العامة بالحاسوب في المنشآت المحاسبية يجب على طلبة المحاسبة والمراجعة التعرف إليها ولهذه البرامج عدة استخدامات أهمها :<sup>1</sup>

- التحقق من العمليات الحسابية من ضرب وجمع وغيرها ... الخ ؛
- فحص السجلات من حيث الجودة والصحة والاكتمال حيث يتم هذا الفحص من خلال وضع أوامر في برنامج المراجعة العامة للحاسوب لفحص كافة السجلات بواسطة معايير محددة ؛
- تلخيص وإعادة ترتيب البيانات وإجراء التحليلات حيث يصمم برنامج المراجعة حسب طرق مختلفة تساعد على تغيير شكل وترتيب البيانات ترتيباً يمكن المراجع من إجراء التحليلات التي يستخدمها في المراجعة مثل إعادة ترتيب عناصر المخزون بشكل يسهل إجراء جرد فعلي ؛
- مقارنة البيانات التي تم التوصل إليها من إجراءات المراجعة الأخرى مع سجلات المنشأة مثل مقارنة قوائم الدائنين ( يدويا ) مع ملفات الرائدین ( آليا ) ؛
- اختبار عينات إحصائية من العمليات المختلفة واختبار مدى صحتها من القيود الأولية وحتى التصيد والتبويب النهائي واختبار مدى الثبات في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية المتعارف عليها ؛
- عمل المقارنات واستخراج النسب المحاسبية للبنود المختلفة.

#### ثانيا : إجراءات تدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني :

يقصد بإجراءات التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني تلك الممارسات أو الخطوات التي يجب على المراجع القيام بها لتحقيق أهداف التدقيق في ظل الإلكتروني حيث يتم توضيح هذه الإجراءات في برنامج المراجعة ، ولا توجد اختلافات جوهرية بين إجراءات التدقيق في النظم اليدوية والنظم الحاسوبية سوى أن الأخيرة تمكن من الاستفادة من قدرات الحاسب في أداء معظم مهام المراجعة لذلك فإن التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني يجب أن يشمل جميع مكونات نظام المعلومات المحاسبي مثل العاملين ، الأجهزة ، البرمجيات وقواعد البيانات ولا بد للمراجع في بيئة التشغيل الإلكتروني من أن يستخدم إجراءات مراجعة مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية ، وتلك الإجراءات تتمثل في :

#### 1- إجراءات الرقابة الوقائية:

هي التي تتم عن طريق الإشراف الشامل بهدف توقع الأخطاء ومنع حدوثها قبل وقوعها، أو الاستعداد لمواجهةها والتحقق من نتائجها، وذلك من خلال التصديق على البيانات المالية واعتمادها وإعداد المستندات الأصلية وتبويبها وتحديد المعاملات، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- التحقق من مطابقة مجاميع البيانات المالية الرقمية مع مجاميع مفردات البيانات المالية التي تدخل للنظام المحوسب على فترات؛
- التحقق من الاستخدام السليم لنظرية القيد المزدوج في المعاملات وتوازن الأرصدة تبعاً لذلك؛
- التحقق من وجود دليل تشغيل واضح ومفهوم ؛

<sup>1</sup>- أندرية غلام، التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية، اتحاد المصارف العربية بيروت لبنان، 1989، ص36.

-التحقق من تداول البيانات بصورة كفؤ عن طريق الأفراد العاملين وعلى نطاق شبكات الاتصالات الداخلية لمستويات الإدارة المستهدفة؛

-التحقق من وجود إشراف فني على عمليات الحاسوب؛

-التحقق من توزيع الصلاحيات وفقاً للمسئوليات بين القائمين على عمل النظام الإلكتروني؛

-التحقق من أن المستندات المؤيدة للمعاملات متسلسلة ومعبرة بطريقة سليمة تسمح بالتأكد من أن جميع بيانات المستندات قد تم إدخالها للنظام الحوسب ؛

-التحقق من العلاقات المنطقية للبيانات، أي اختبار أداء الحاسوب لمعرفة ما إذا كانت مقومات بيانات المدخلات لها علاقاتها المنطقية مع بعضها البعض أو مع بيانات الملف الدائم.

### 2-إجراءات الرقابة العلاجية:

هي مجموعة الإجراءات المتبعة بعد وقوع الأخطاء، ثم محاولة تحليلها لمعرفة مسبباتها ومن ثم تصحيحها، وتهدف هذه الإجراءات إلى الرقابة على كل العمليات المتصلة بتشغيل البيانات، أي عملية اختبار الحاسوب وإعداده للتشغيل، واختيار برامج التشغيل، والرقابة على الملفات، وذلك بغرض التأكد من ضمان صحة عمليات المعالجة التي تقوم بها نظم المعلومات المالية الحوسبة ، وعادة ما يتم تضمين هذا النوع من الوسائل الإجرائية خلال كتابة برامج النظم.

### 3- إجراءات الرقابة على المخرجات:

يقصد بها الرقابة على إعداد النتائج ( المعلومات والتقارير النهائية ) ، وتهدف عموماً إلى التأكد من دقة وصحة واكتمال المخرجات ، وتتبع العديد من الوسائل الرقابية في هذا النوع مثل:

-رقابة المجموعات ومقارنة البيانات الحالية ببيانات تاريخية؛

-التأكد من تمتع هذه المخرجات بالمصدقية والموضوعية؛

-التأكد من أن هذه المخرجات تصل للجهات المسؤولة في الوقت المناسب؛

-التأكد من أن هذه المخرجات تتضمن معلومات تعزز الرقابة عليها، كأن يدون عليها الاسم وتاريخ الإنتاج والبرنامج الذي أنجزت بواسطته وأرقام الصفحات واسم الملف الدائم الذي يحويها في الحاسوب.

ثالثاً : الإطار التنظيمي والقانوني لبيئة التشغيل الإلكتروني في الجزائر

ضبطت بيئة التشغيل الإلكتروني للمعلومات في المؤسسات الجزائرية خلال المرسوم التنفيذي رقم 09 - 110 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل 7 أبريل سنة 2009 ،والذي يحدد شروط و كفايات مسك الحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي .

حيث تم تحديد فيها المرسوم مجموعة من الشروط لمسك الحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وكذا الخصائص و المعايير الواجب توفرها في البرامج التطبيقية الحاسوبية.

### أ- شروط ومحددات مسك الحاسبة بواسطة التشغيل الإلكتروني

يتطلب مسك حاسبة آلية مجموعة من الشروط والتي حددت في المرسوم السابق الذكر ؛

فطبقا لأحكام المنصوص عليها والمتضمنة في النظام المحاسبي المالي، هدف هذا المرسوم لتحديد شروط وكيفية مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.<sup>1</sup>

و التي يمكن تلخيص تلك الشروط في النقاط التالية:

- 1- يجب توفر مستلزمات المعالجة الآلية (معدات و برامج) ؛
- 2- يجب الالتزام بالمبادئ المحاسبية المعمول بها ؛
- 3- يجب توفر مستندات الإثبات ؛
- 4- تعريف إصدارات نظام الإعلام الآلي ويجب أن ترقم وتؤرخ ؛
- 5- يجب تطبيق طابع عدم التشطيب أو تصحيح التسجيل ؛
- 6- يجب إعداد بين إجراءات التنظيم المحاسبي ؛
- 7- يجب على تعهد من طرف معد البرنامج المعلوماتي ينص على مطابقة البرنامج المعلوماتي للتعليمات المقررة في المرسوم؛
- 8- يجب حفظ المعطيات آليا في حالة المعالجة اليدوية التي تؤدي إلى خطر فقدان أو فساد المعطيات .

#### ب- المعايير الواجب توفرها في البرامج التطبيقية المحاسبية وآليات الرقابة لبيئة التشغيل :

- يجب أن تتقيد البرامج المستخدمة بجملة من المعايير ، حيث يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل على ملف يصف الشكل والخصائص التي يمكن طبعها أو توفيرها على شكل إلكتروني ، وبالتالي الأمر الذي يشكل سير البرنامج للمحاسبة بتطابق ما هو موجود في ملفه وان يكون هذا التطابق انعكاسيا بينهما ومطابقتها للأهداف الموضحة، ولا يمكنه أن يحتوي أي وظيفة أخرى غير مدرجة في الملف ، كما يجب كذلك أن يضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة احترام التوازنات الأساسية لمحاسبة القيد المزدوج سواء من خلال المراقبة المسبقة أو اللاحقة، وذلك لاسيما عن طريق<sup>2</sup>:
- المساواة بين الجانب المدين والجانب والدائن تسجيل محاسبي ولكل يومية في كل فترة.
  - المساواة بين مجاميع مجموع الوثائق المسجلة ومجموع اليوميات المساعدة في كل فترة.
  - المساواة بين مجموع حركات الجانب المدين وحركات الجانب الدائن لميزان الحسابات.
  - المساواة بين حركات و مجاميع الجانب المدين و حركات و مجاميع الجانب الدائن لدفتر الأستاذ للحسابات دائنة/ مدينة.
  - المساواة بين مجموع أرصدة دفتر الأستاذ وميزان المراجعة.
  - المساواة بين مجاميع حركات أرصدة الحسابات الفردية ( زبائن، موردون ) مع مجاميع حركات وأرصدة الحسابات الجماعية.

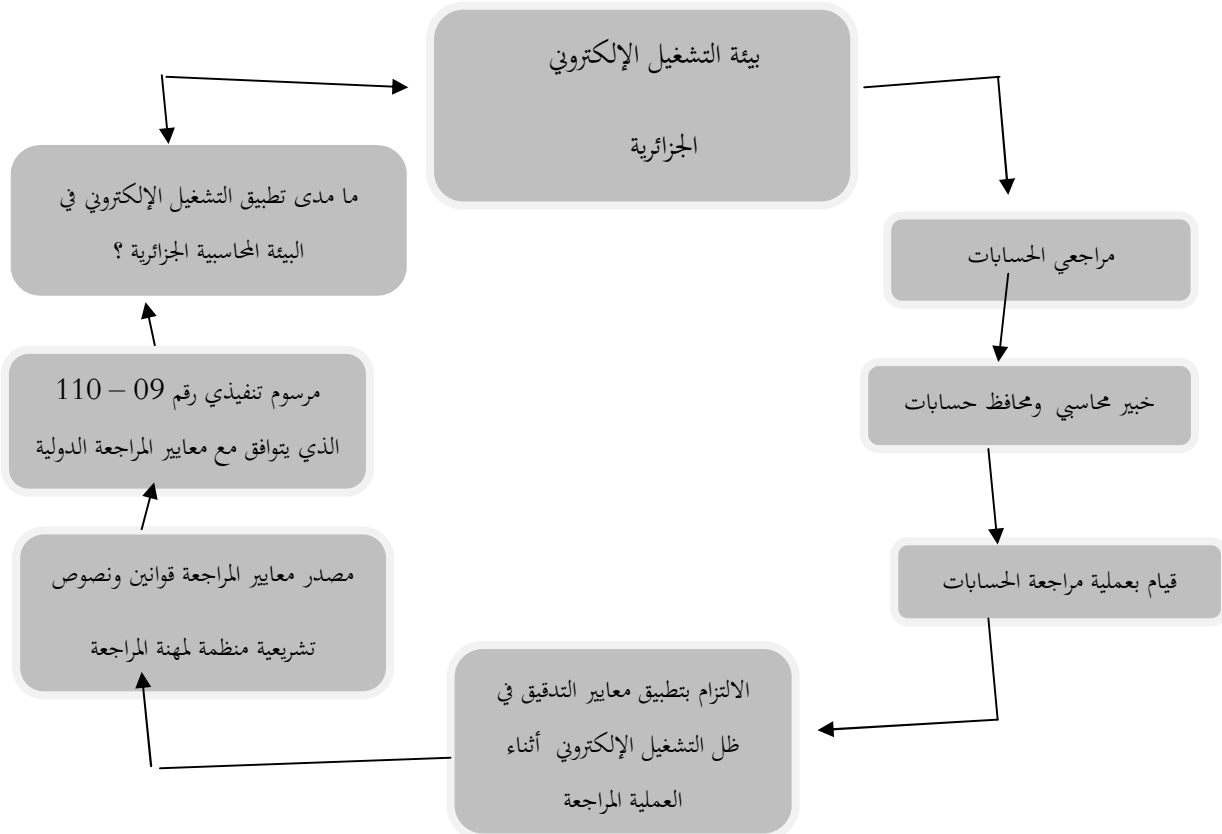
<sup>1</sup>- رئاسة الجمهورية ، الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي ، 09- 110 ، الجزائر ، مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل 7 أفريل سنة 2009 ، ص 4 ، ص 6 ، بتصرف .

<sup>2</sup>- المرجع السابق .

أما المعايير الواجب توفرها في النظام الإعلامي فتتلخص في النقاط التالية:

- يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل على ملف يصف الشكل والخصائص التي يمكن طبعها أو توفيرها على شكل إلكتروني، أي الوظائف التي يقوم بها.
- يجب إعداد كل الكشوف التي يجب على المؤسسة إعدادها وطبقا للأحكام القانونية.
- يجب على النظام المعلوماتي منع أي تعديل أو حذف لأي عملية بعد التصديق على التسجيلات المحاسبية.
- يجب التذكير بالتصديق على مجموع التسجيلات المسجلة قبل إقفال كل سنة مالية مع احترام مبدأ القيد المزدوج .
- يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي على إجراء يسمح بفتح الميزانية آليا و التي يجب أن تكون مطابق للميزانية الختامية.
- يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي على وظيفة تمكن من إرسال بطاقة التسجيلات للغير وبشكل قابل للاستغلال بسهولة وبمعزل عن البرنامج المعلوماتي.
- يجب أن تظهر الكشوف التي يتم إعدادها بواسطة البرنامج المعلوماتي كل المعلومات الواجب توفرها في هذه الكشوف.
- يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي مقاييس الرقابة والأمن تمنع أي استغلال من طرف الأشخاص غير المرخص لهم .
- يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي خاصية أرشيف كي يسمح بنقل المعطيات نحو دعائم التخزين القابلة للنقل دون تعديل .
- يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة إجراء يسمح بحفظ كل البطاقات الضرورية من أجل القيام بإصلاح كامل للنظام المحاسبي أو يكون مرجعا لإجراء الإصلاح و الحفظ.
- يجب أن يحفظ البرنامج المعلوماتي أثر تحديثه في بطاقة تظهر التحديثات ومحتواها على التوالي تسمى اليومية.

الشكل رقم 2-1 : يوضح العلاقة بين بيئة التشغيل الإلكتروني ومعايير التدقيق الدولي



المصدر : من إعداد الطالب حسب المرسوم تنفيذي رقم 09-110

هذا الشكل يلخص العلاقة بين بيئة التشغيل الإلكتروني الجزائرية ومدى تطبيق معايير التدقيق باعتبار وظيفية مراجعة الحسابات من مهام كل من خبير محاسبي ومحافظ حسابات فعند القيام بعملية مراجعة الحسابات يجب على المراجع الالتزام بتطبيق معايير التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني والاستعانة بمصدر ، قوانين ونصوص تشريعية منظمة لمهنة المراجعة حيث نجد أن المرسوم التنفيذي رقم 09 – 110 هو الذي يتوافق مع معايير المراجعة ، فالتساؤل المدروس هنا هو ما مدى تطبيق التشغيل الإلكتروني في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟ ، والذي سنتطرق إليه في هذه الدراسة .

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بالموضوع ، حيث خصص المطلب الأول لعرض الدراسات مرتبة حسب أهمية المتغير لدراستنا ، أما المطلب الثاني فكان بعنوان موقع الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

#### المطلب الأول : عرض الدراسات

##### 1- دراسة حبشي أسماء : " أثر تكنولوجيا المعلومات على المراجعة الخارجية ، 2016 "

تمحورت هذه الدراسة في تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية، ويهدف البحث إلى دراسة المراجعة الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وبيان إجراءاتها وأساليبها والمخاطر الناجمة عنها واقتراح الوسائل المناسبة للتقليل أو الحد من المخاطر وتمثل أهمية البحث في إبراز أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية، لترشيد اتخاذ القرارات وضمان التنافسية والاستمرارية للمؤسسة، ودعم أداء المراجع وتحسينه وتوضيح مدى فاعلية تكنولوجيا المعلومات في الحصول على أدلة كافية وملائمة لعملية المراجعة ؛

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تحسين إجراءات وأساليب عملية المراجعة الخارجية وأثرت على سرعة ودقة تنفيذ العملية مع تقليل للجهد والتكلفة المرتبطة بها، لكنها لم تؤثر على أهداف المراجعة مع ضرورة تقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري .

##### 2- دراسة أيمن محمد نمر الشنطي: دور تكنولوجيا معلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات ، 2011 "

محورة هذه الدراسة إلى بيان أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق والأثر والتغيرات المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ومعرفة مدى استخدام التدقيق الإلكتروني، تنبع أهمية الدراسة من أهمية التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات على هذا الصعيد ومواكبة مهنة التدقيق على الصعيد آخر وما تبع ذلك من تغيرات في أساليب التدقيق وجمع المعلومات والبيانات المحاسبية الخاصة بعمل التدقيق وتوضح هذه الدراسة دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات من خلال تعميق المعرفة حول جوانب الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى

مواكبة مهنة تدقيق الحسابات للتطورات التي شهدت هذه المهنة حيث تكمن المشكلة الأساسية في معرفة دور تكنولوجيا معلومات في تطوير مهنة التدقيق ؛

توصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا معلومات ساهمت في تطوير مهنة تدقيق حسابات ووجود بعض المشاكل والمعوقات جراء استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ، كما أوصت بضرورة إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في مهنة التدقيق ومواكبة تطورات وملاحقة الأنظمة الحديثة وخاصة في مجالات تدقيق الحسابات .

### 3- دراسة : ( Etal ، Janvrin ) : " Auditor Acceptance of Computer-Assisted : Audit Techniques,2009 "

وهي دراسة قدمت إلى المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين هادفة إلى تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة على قبول المدقق لاستخدام أدوات وتقنيات التدقيق باستخدام أو بمساعدة الحاسوب وكيفية قبول المدقق لتلك الأدوات والتقنيات كونها تؤدي إلى تحقيق كفاءة وفاعلية عملية التدقيق؛

توصلت إلى وجوب إلزام مكاتب التدقيق تطوير البرامج التدريبية الهادفة إلى استخدام تلك الأدوات والتقنيات وزيادة عدد المدققين المشاركين في الدورات التدريبية فضلا عن تحسين الخدمات التقنية والتنظيمية التي تساعد في فهم كيفية تنفيذ أعمال التدقيق.

### 4- دراسة أغمين يعقوب بعنوان : " اثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين ، 2012 "

محورة هذه الدراسة الميدانية بشكل أساسي تأثير المعالجة الآلية للبيانات على مهنة التدقيق وهذا من خلال معرفة اتجاهات وآراء أصحاب المهنة حول انعكاسات بيئة التشغيل الإلكتروني على التدقيق، ومعرفة هذه التأثيرات و كذا التحديات التي يواجهها المدقق في ظل هذه البيئة، وما إذا كانت هذه البيئة تساعد المدقق في أداء المهمة الموكلة إليه وإبداء رأيا سليما حول مدى تمثيل القوائم المالية الختامية للمؤسسة للمركز المالي الحقيقي ؛

توصلت الدراسة استخدام نظم المعالج الآلية للبيانات إلى التأثير على النظام المحاسبي والرقابة الداخلية ولهذا فالتدقيق في ظل المعالجة الآلية للبيانات يتطلب استخدام أساليب وإجراءات متطورة تواكب التغيرات الحاصلة في بيئة التدقيق، وكذا على المدقق اكتساب مؤهلات ومهارات في استخدام الحاسوب وظيفته في عملية التدقيق لتحقيق الدقة والسرعة في تنفيذ عملية التدقيق من خلال البرامج التي تقوم بقراءة البيانات، واختبار العينات وجمع الأدلة ، كما تساعد في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية.

### 5- دراسة لطيفة فرجاني : " المراجعة في ظل المعالجة الآلية للبيانات، 2009 "

محورة هذه الدراسة إلى بيان إجراءات وأساليب المراجعة الإلكترونية للمعلومات المحاسبية والمخاطر الناجمة عنها واقتراح وسائل المناسبة للتقليل أو الحد من المخاطر، تمثلت مشكلة الدراسة في المخاطر الناجمة عند مراجعة الحسابات المعدة إلكترونيا مما يخلق صعوبات متعددة أمام المراجع عند القيام بعملية المراجعة، وتوفير جو ملائم لاستخدام الحاسوب في عملية المراجعة يتطلب تغييرات في الهيكل التنظيمي للمنشأة، نبعت أهمية الدراسة من حاجة إلى الارتقاء بعملية المراجعة المحاسبية وأساليبها لتلائم مع التطور التكنولوجي المستمر في المعالجة الآلية للمعلومات ؛

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها استخدام الحاسوب يمكن المراجع من التخطيط بدقة لعملية المراجعة وعملية تدريب والتأهيل للمراجع في ظل المعالجة الآلية ضرورية جدا ، ولخصت الدراسة إلى أن استخدام الحاسوب في المراجعة يزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول على معلومات وبالتالي صحة عملية المراجعة .

## 6- دراسة : ( Pathak ) 2006 " Audit Resource planning "

هدفت الدراسة إلى بيان التعقيدات التقنية ودور تعقيدات التجارة الإلكترونية في التدقيق وبيان العلاقة بين تخطيط مصادر التدقيق ومصادر الأشخاص المؤهلين للتدقيق في ظل كإحدى عمليات التجارة B2B الإلكترونية وقد ركزت هذه الدراسة على عمليات الإلكترونية؛

وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو :

أ - تحديد نموذج مقترح لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية خاص بالتعاملات التي تتم على وفق B2B

ب - أظهرت الدراسة بأنه يجب أن يكون المدقق الذي يعمل في تدقيق النموذج المقترح أن يكون مؤهلا تأهلا تقنياً عالياً وذا خبرة واسعة وعالية في مجال التدقيق الإلكتروني.

### المطلب الثاني : موقع الدراسة الحالية والدراسات السابقة

في هذا المطلب سنعالج فيه أهم المفروقات التي جاءت بها دراستنا من أوجه تشابه بينها واختلاف :

#### 1. أوجه التشابه:

• دراسة بيئة و واقع التشغيل الإلكتروني.

• استخدام المراجع للأساليب الإلكترونية في تنفيذ مهام عملية المراجعة الخارجية .

#### 2. أوجه الاختلاف:

• الدراسات لم تغطي جميع الجوانب الهامة والخاصة بمشاكل التأهيل العلمي والعملية لمراجع نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، ومشاكل نظام الرقابة الداخلية الخاص بنظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، والمشاكل الخاصة بجمع أدلة الإثبات الإلكترونية، مما كان معه ضرورة تناول هذه المشاكل بشيء من التفصيل.

• تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث العينة التي تناولتها فقد اشتملت على مجموعة من خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات.

• كما نلتزم الاختلاف في مضمون الدراسة ومتغيراتها.

إنها وضعت بعض العوامل المساعدة -التي يراها الباحث- ذات علاقة بعمل المدققين الداخليين في بيئة تكنولوجيا المعلومات

• استخدام دراسة ميدانية تحليل استبيان واستخدام برنامج Spss .



## خلاصة الفصل :

من خلال ما رأيناه حول مفاهيم التشغيل الإلكتروني ، حيث نرى مدى ملائمة بيئة و واقع التشغيل الإلكتروني في الجزائر ، لما يحتاجه من مصداقية ودقة وسرعة في المعلومات، فاستخدام التشغيل الإلكتروني أصبح أمرا ضروريا في أغلب المؤسسات خاصة مع زيادة حجم المشروعات وضخامة أعمالها حيث له القدرة على تشغيل البيانات وإنتاجها بدقة وتشغيل أحجام كبيرة من الأعمال بسرعة فائقة و إجراء المقارنات المنطقية والفعالة واختيار البديل المناسب لها، ولكن رغم كل المزايا التي يقدمها الحاسب هذا الدافع أدى إلى ظهور التدقيق الإلكتروني ؛

انطلاقا من الفصل الأول الذي حددنا فيه ماهية التشغيل الإلكتروني وأساليب التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني نشرع في البدء بالدراسة الميدانية والتي سنحاول فيها معرفة أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية والتي هي إشكالية بحثنا .

# الفصل الثاني

## الدراسة الميدانية

**تمهيد**

بعدها تطرقنا في الفصل السابق إلى التشغيل الإلكتروني وبيئة التشغيل الإلكتروني من الناحية النظرية، سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية ، و لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم استبيان، ومن ثم تم توزيع استمارة على عينة مكونة من مهنيين وأكاديميين مهتمين بالمحاسبة ( محافظي حسابات وخبراء محاسبين ) لأخذ آرائهم حول موضوع دراستنا.

وبعد جمع المعلومات المطلوبة أجرينا تحليل لنتائج المتحصل عليها وذلك باستخدام برنامج ( Microsoft Office Excel ) إصدار 2007، والبرنامج الإحصائي ( SPSS ) نسخة 23 SPSS وذلك قصد التأكد من ثبات الاستبيان واختبار الفرضيات للإجابة على إشكالية الدراسة.

في إطار استكمال البحث كذلك قمنا بإسقاط المعلومات المحصل عليها في الجانب النظري على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية لمحافظي الحسابات وخبراء المحاسبين بورقلة ، من أجل إعطاء صورة ميدانية عن فاعلية التشغيل الإلكتروني ، وتمثلت دراسته في مبحثين؛

**المبحث الأول :** البعد المنهجي للدراسة ؛

**المبحث الثاني** تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية ؛

وفي الأخير تطرقنا في هذا البحث إلى أهم نتائج الدراسة والتوصيات والاقتراحات التي رأيناها مناسبة للمكاتب محل الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح آفاق مستقبلية للبحث .

### المبحث الأول : البعد المنهجي للدراسة الميدانية (الطريقة والأدوات )

من اجل تحديد إمكانية استخدام التشغيل الإلكتروني في البيئة الجزائرية من خلال إعداد استمارة وزعت على مجموعة من مكاتب محافظي الحسابات و خبراء المحاسبين ، وذلك من خلال المطلبين التاليين :

#### المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى ومختلف مراحل إعداد الاستبيان ، ثم إلى هيكله ومحتواه ومجتمع وعينة الدراسة ، حيث يحتوي هذا المطلب على فرعين الأول نتناول فيه مجتمع الدراسة، بينما الفرع الثاني لتحديد منهج ومتغيرات الدراسة .

#### الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة مجموعة من خبراء المحاسبة و محافظي الحسابات المعتمدين في البيئة المحاسبية الجزائرية، ولصعوبة إجراء دراسة كاملة للبيئة الجزائرية تم تعيين وتحديد مجتمع الدراسة في ولاية ورقلة .

قصد الحصول على إجابات موضوعية تم الاعتماد على أن يكون أفراد العينة من:

- الفئة الأولى: خبراء المحاسبين (باعتباره المكلف بالقيام بالمراجعة الخارجية التعاقدية)؛
- الفئة الثانية: محافظي الحسابات ( باعتباره المكلف بمهام المراجعة الخارجية القانونية).

#### الفرع الثاني : عينة الدراسة

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بطريقة منتظمة، بحيث تم توزيع 40 استمارة في ولاية ورقلة، و استمارات إلكترونية عبر البريد الإلكتروني ، بحيث كانت 50 استمارة شملت كل من( خبراء محاسبين و محافظي حسابات )كما اعتمدنا في عملية التوزيع الاستمارات طريقة التسليم والاستلام المباشر، وكذلك عن طريق البريد الإلكتروني بالإضافة إلى مساعدة بعض زملاء في الأماكن البعيدة ، فبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر إبقاء على 30 استمارة من مجموع الاستمارات لتمثيل عينة الدراسة، ثم قمنا بعدها بإقصاء 20 استمارة، استبعدت لنقص الإجابات أو لعدم استلامها وجدول التالي يبين الإحصائيات المتعلقة بالاستمارات الموزعة.

الجدول رقم (2.2) : الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة

النسبة %	العدد	البيان
100%	40	عدد الاستبيانات الموزعة
20%	8	عدد الاستبيانات المفقودة أو غير المسترجعة

عدد الاستبيانات الملغاة	2	5%
عدد الاستبيانات المستخدمة	30	75%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على فرز استمارات الاستبيان

من خلال الجدول رقم ( 1.2 ) يتبين أن عدد الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة بلغت 40 استمارة من بينها 8 استمارات ضائعة و 2 ملغاة ، أما الصالحة للدراسة 30 وهي حجم العينة المدروسة، حيث بلغت نسبتها 75%.

### المطلب الثاني: الأدوات المستعملة

سنحاول في هذا المطلب شرح طريقة جمع المعلومات و الأدوات المستخدمة و ماهية مراحل ومحتوى الاستبيان.

#### الفرع الأول: طريقة جمع المعلومات و الأدوات المستخدمة

##### أولاً: طريقة جمع المعلومات

تمثلت الدراسة الميدانية بشكل أساسي في دراسة وتحليل مدى استخدام التشغيل الإلكتروني من قبل مراجعي الحسابات، وذلك من خلال الاستبيان كأداة نستطيع من خلالها الوصول إلى شكل الدراسة الميدانية وتقريب الواقع لما هو نظري.

##### ثانياً: الأدوات المستخدمة

بعد اختبارنا لمنهج الدراسة والمجتمع محل الدراسة وجب تحديد أدوات البحث المستعملة في جمع المعلومات والبيانات، حيث اتخذت الدراسة الميدانية شكلين أساسيين لجمع البيانات من خلال المصادر الأولية والمصادر الثانوية نكشف من خلاله الأبعاد الميدانية للدراسة وتمثلت فيما يلي:

**1/البيانات الأولية:** تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني الذي قمنا به حيث تم توزيع استبيان الدراسة على عينة من محافظي الحسابات و خبير محاسبي بهدف تجميع المعلومات اللازمة لموضوع بحثنا، تم تفرغها ومعالجتها عن طريق البرامج الإحصائي SPSS الإصدار 23

- الاستبيان: تم الاعتماد على الشكل العادي للاستبيان حيث اعتبرت الاستمارة من أفضل الطرق المستخدمة في جمع البيانات حيث قمنا باستعمال استمارة كوسيلة بحث للكشف عن آراء محافظي الحسابات وخبراء المحاسبين وهذا يكون من خلال الأسئلة المطروحة في الاستمارة ؛
- الاستبيان الإلكتروني: تم اعتماده كأداة حديثة وشكل جديد للاستبيان وطريقة لطرح الاستمارة من نتائجها و فورقاتها عن الطريقة اليدوية هي كسب الوقت وتخفيض التكاليف : تكلفة التنقل ، تكلفة الطبع وتكاليف أخرى كعدم التأجيل في الرد وعدم الانتظار ؛

○ **الملاحظة:** من خلال الزيارة الميدانية محل الدراسة التي قمنا بها في مكاتب محافظي الحسابات والخبر المحاسبي.

**2/ البيانات الثانوية:** تمثلت المصادر الثانوية للدراسة في مجموعة من المقالات العلمية و البحوث الجامعية والمنشورات إضافة إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع بحثنا، وبناءا عليها قمنا بتحديد فرضيات دراستنا وتحديد أسئلة الاستبيان بما يناسب ويؤدي إلى الإجابة على فرضيات التي تم طرحها ، وبهدف التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة استعملنا مقياس ليكارت الثلاثية ، حيث تم الاعتماد في الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية الاستبيان بالطريقة اليدوية و الاستبيان الإلكتروني.

### الفرع الثاني : مراحل ومحتوى الاستبيان

#### 1/ تصميم استمارة

تم تصميم أسئلة الاستبيان بهدف شرح الفكرة وتسهيل استخراج البيانات ، حيث تكون هذه الأسئلة سهلة الفهم من قبل المستجوبين وعادة ما يكونون على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، وقد تم إعداد الاستبيان عبر المراحل التالية:

- جمع المعلومات من الدراسات والبحوث العلمية و الجامعية السابقة؛
- إعداد مجموعة من التساؤلات المبدئية وبناء استبيان أولى ؛
- تعديل الاستبيانات الأولية بالتشاور مع المشرف؛
- عرض الاستبيان للتحكيم على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين؛
- إخراج الاستبيان في شكله النهائي؛
- تحويل الاستبيان ليكون على شكلين شكل يدوي وشكل إلكتروني ؛
- توزيع الاستبيان على أفراد العينة.

#### 2/ هيكل الاستبيان

◀ تضمنت الاستمارة واحد وثلاثين سؤالاً توزعت على ثلاثة محاور رئيسية، وقد تم صياغة الأسئلة وفقاً لأنماط المراد دراستها ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

- الجزء الأول: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة (المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة ) ؛
- الجزء الثاني: يتناول المحاور المتعلقة بأسئلة الاستبيان :

\* المحور الأول: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمدى تطور بيئة التشغيل الإلكتروني مع تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية ويضم 11 سؤال ؛

\* المحور الثاني : يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة مدى توجه متزايد لمراجعي الحسابات نحو استخدام التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ويضم 10 أسئلة ؛

\* المحور الثالث: استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية ويضم 10 أسئلة .

◀ وقد تم اعتماد مقياس ليكارت ذي النقاط الثلاثة في إعداد إجابات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الثلاث، لقياس رأي أفراد العينة بشأن أسئلة الاستبيان إضافة إلى تحديد أوزانها.

### الجدول رقم(3.2): مقياس ليكارت الثلاثي

الإجابة	موافق	محايد	غير موافق
الوزن	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب

### 3/ توزيع الاستبيان

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

- المقابلة الشخصية: والتي تمثلت في التسليم المباشر للاستمارة للمستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها؛
- الاستعانة بالغير :تسليم مجموعة من الاستمارات إلى بعض الزملاء والمعارف من أجل توزيعها؛
- التسليم غير المباشر: وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المؤسسات؛
- إرسال الاستمارة الإلكترونية إلى بريد إلكتروني للعديد من خبير محاسبي و محافظي الحسابات .

### المطلب الثالث : الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة.

سنحاول في هذا المطلب تحديد الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان .

#### الفرع الأول: البرامج المستعملة لمعالجة البيانات:

من أجل إعطاء صورة واضحة عن المعلومات التي تخص عينة الدراسة وتسهيل عمليتي الملاحظة و التحليل ارتأينا أن نختار أسلوب التحليل الذي يتلاءم مع نوع البيانات المراد تحليلها، وبالتالي بعد عملية الحصر النهائي للعدد الاستثمارات الصالحة للدراسة تم عرضها على البرنامج إكسيل (Microsoft Office Excel) إصدار 2007، لغرض معالجة المعطيات و الذي يقوم بدوره ترجمة البيانات من شكل جداول إلى رسومات بيانية وذلك من أجل تبسيط وتسهيل عملية التحليل، كذلك استخدمنا

أسلوب البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية ( SPSS ) نسخة 23 ، وبناءا على الأساليب السابقة اعتمدنا التحليل الإحصائي الوصفي ، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي كالتالي:

- 1- قمنا خلال هذه المرحلة بعد استبعاد الاستمارات الملغاة و الاستمارات الغير مسترجعة وبتفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول مصفوفي متكون من 36 عمودا و 31 سطرا ، حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الاستمارة و بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة قصد بناء قاعدة معطيات .
- 2- حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان وكذا المحاور؛
- 2- قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية؛
- 3- استخراج النسب المئوية لكل عبارة؛
- 4- حساب المتوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة؛
- 5- اختبار و تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

#### الفرع الثاني : تعديل وضبط المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

لاختبار صدق وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين على الأسئلة ، فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ ، بحيث يأخذ قيمة تكون محصورة بين الصفر والواحد (0,1) ولكل منها دلالة.

#### الجدول رقم(4.2): أداة الثبات للمقياس ككل

عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ	معامل الصدق
31	0.798	0.893

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بتطبيق ألفا كرونباخ من أجل اختبار الصدق والثبات في إجابات على جميع فقرات الاستبيان من خلال عينة الدراسة المكونة من 30 فردا تحصلنا على القيمة ألفا كرونباخ (0.798) وهذا يدل على أن الارتباط بين الإجابات مقبول وكافي إحصائيا مثل هذه الدراسة، وكان معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي لألفا كرونباخ (0.893)، وبالتالي تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان مما يجعله صالحا وإمكانية الاعتماد عليه في تحليل النتائج.

تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (3 - 1 = 2) ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (0,66=3/2) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا (1 إلى 1.66) ، (1.67 إلى 2.33) ، (2.34 إلى 3).

بالنسبة لمقياس ليكرات الثلاثي يكون مجال المتوسط الحسابي المرجح كما يلي:

#### الجدول رقم (4.2) : الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

الاتجاه	المتوسط المرجح
غير موافق	من 1 إلى 1.66



محايد	من 1.67 إلى 2.33
موافق	من 2.34 إلى 3

المصدر: من إعداد الطالب

هذا الجدول يمثل الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة و التي من خلالها نحدد درجة المقياس المكافئ حسب المجالات

- ❖ [من 1 إلى 1.66] مجال المتوسط المرجح والذي من خلاله نحدد اتجاه المقياس فيكون غير موافق؛
- ❖ [من 1.67 إلى 2.33] مجال المتوسط المرجح والذي من خلاله نحدد اتجاه المقياس فيكون محايد؛
- ❖ [من 2.34 إلى 3] مجال المتوسط المرجح والذي من خلاله نحدد اتجاه المقياس فيكون موافق.

### المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى عرض نتائج و تحليل و مناقشة لنتائج الدراسة الميدانية .

#### المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها

بعد تفرغ الاستبيانات المسترجعة والصالحة للدراسة في برنامج SPSS 23 من أجل الحصول على النتائج مشرع في عرض مختلف النتائج المتحصل عليها والخاصة بعينة الدراسة ،وبعد عرض مختلف الطرق والأدوات في معالجة الدراسة، كمرحلة ثانية نقوم بعرض النتائج المتحصل عليها عن طريق هذه الأدوات والطرق، والملخصة في شكل جداول ورسومات بيانية، وهذا ما يسهل القيام بعملية التحليل والتفسير ونحاول أن نقوم بمقارنة النتائج مع الفرضيات المعتمد عليها في الدراسة وفي الأخير الخروج بجملة من الاستنتاجات.

#### الفرع الأول: تحليل محور المتغيرات الديموغرافية :

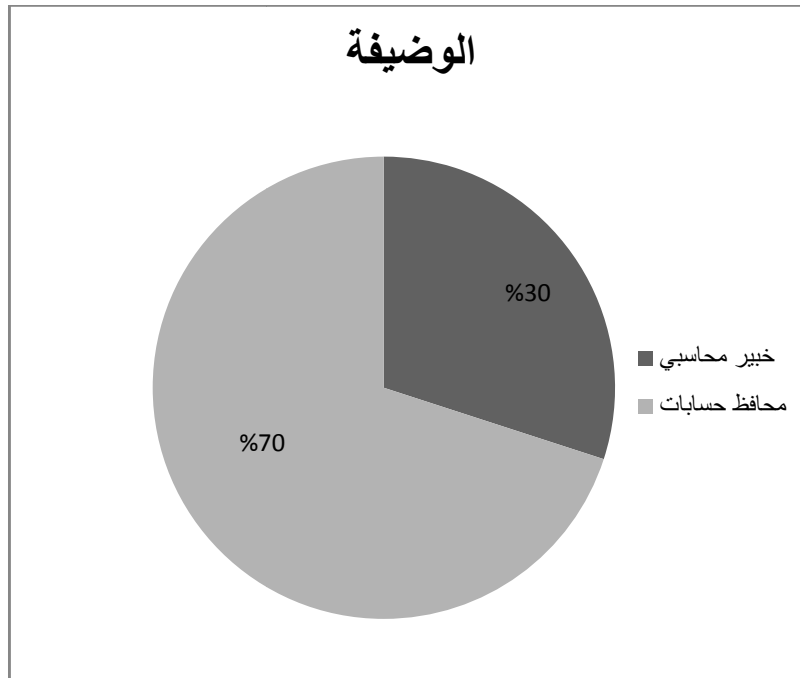
سنحاول في هذا الفرع أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية : المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، المسمى الوظيفي ، الخبرة .  
أولاً: توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

الجدول رقم(5.2):توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	خبير محاسبي	09	30
	محافظة حسابات	21	70
المجموع		30	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج البرنامج (SPSS)

الشكل رقم (2.2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج البرنامج (Excel)

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب المستجوبين من خلال الاستبيان هم محاظي حسابات 21 فرد وذلك بنسبة 70 % ، وهذا نظرا لتوفر المختصين في هذا المجال وهي نسبة معتبرة تعزز من مصداقية الدراسة من خلال مستواهم العلمي حيث أنهم يخضعون لتكوين متواصل في مجال المراجعة، أما بالنسبة للفئة الأخرى خبير محاسب فنلاحظ أنهم 09 أفراد حيث تصل نسبتهم إلى 30 % ، هذه نسبة مقبولة نظرا لنقص المختصين في هذا المجال وهذا راجع لصعوبة التكوين في المهنة ، وصعوبة الحصول على الوظيفة .

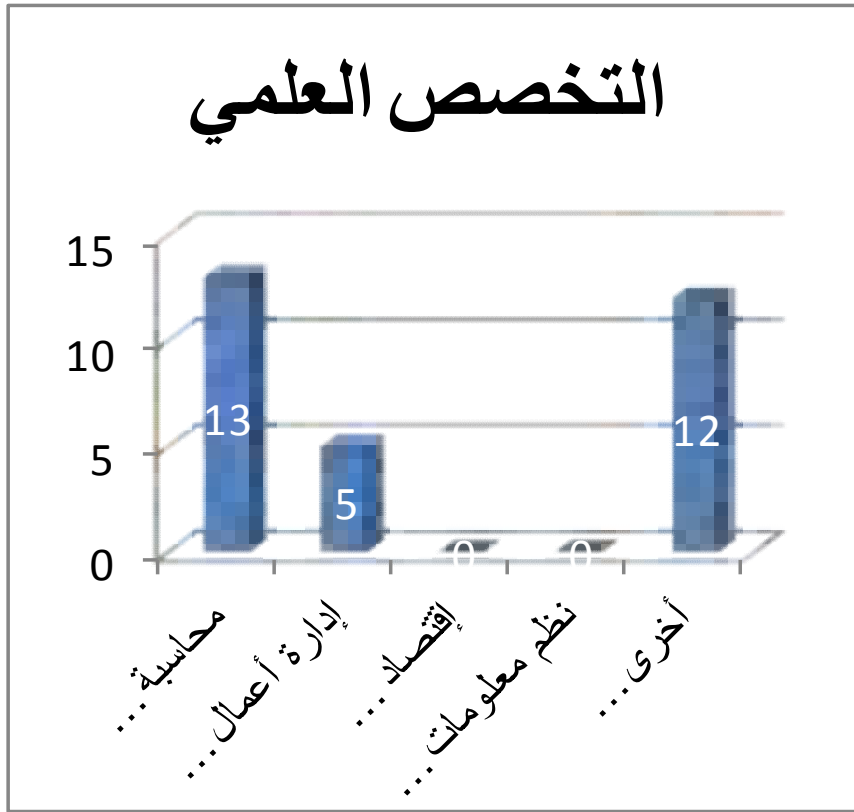
ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي.

الجدول رقم: (6.2) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	13	43.33
	إدارة أعمال	05	16.67
	إقتصاد	0	0
	نظم معلومات محاسبية	0	0
	أخرى	12	40
		30	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج البرنامج (SPSS)

الشكل رقم (3.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج البرنامج (Excel)

من خلال الجدول (6.2) يمثلان توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة 13 فردا و التي تمثل النسبة الأكبر أي 43% من إجمالي ، وهذا يدل على أن معظم مراجعي الحسابات للعينة المدروسة درسو تخصص محاسبة وذلك لأن المحاسبة لديها علاقة بالمراجعة، كما بلغت تخصصات أخرى 12 فرد بنسبة 40% ، وهي نسبة مقبولة تدل على أن الكثير من مراجعي الحسابات يكتسبون خبرة في التقنيات الأخرى وليست فقط المحاسبة، كما بلغ تخصص إدارة أعمال 5 أفراد أي ما يعادل 16.67% من إجمالي العينة ، وهي أقل نسبة وهذا يدل على أن معظم الأشخاص الحاصلين على شهادة في تخصص إدارة أعمال يتوجهون إلى مهن تختلف عن المراجعة، أما بالنسبة لتخصصي نظم المعلومات والاقتصاد لم نجد أي مراجع في العينة المدروسة والسبب يتمثل في كون خريجي هذه التخصصات يميلون إلى جانب استخدام التكنولوجيا و جانب تحليل اقتصادي لا إلى الجانب المحاسبي .

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي-

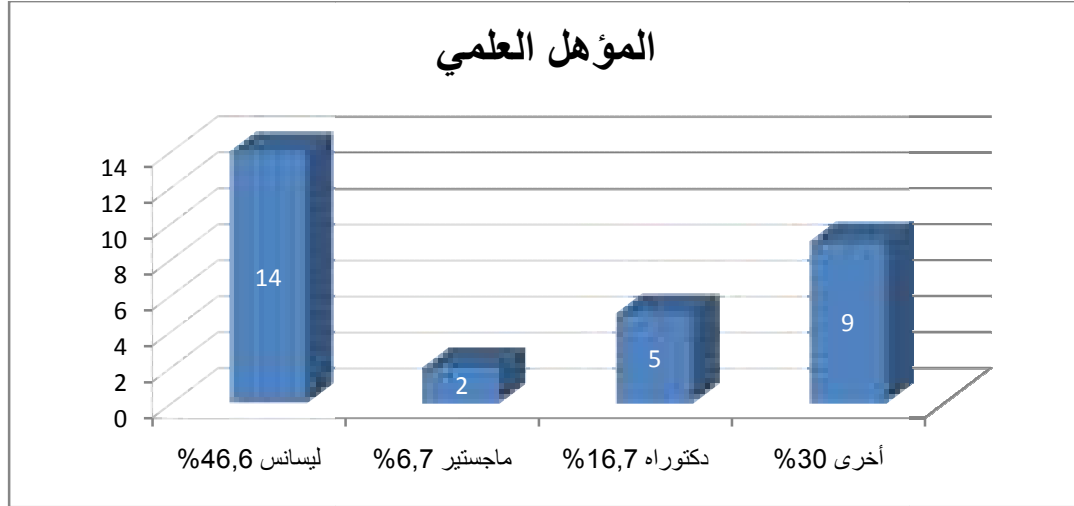
الجدول رقم:(7.2) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
	ليسانس	14	46.6

6.7	02	ماجستير	المؤهل العلمي
16.7	05	دكتوراه	
30	09	أخرى	
100	30	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج البرنامج (SPSS)

الشكل رقم (4.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج البرنامج (Excel)

من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة ليسانس حيث بلغت 14 فرد و نسبتهم 46.6% ، أما التخصصات المغايرة حصلت على المرتبة الثانية في حجم العينة ب 9 أفراد و بنسبة 30% ، في حين بلغت 5 أفراد بالنسبة لحاملي شهادة الدكتوراه أي ما يعادل 16.7% من إجمالي العينة والتي تمثل حولي ربع العينة وبالتالي هي نسبة مقبولة نظرا لنقص حاملي شهادة الدكتوراه ، كما بلغ عدد المتحصلين على شهادة الماجستير أي فردين من العينة وبنسبة 6.7% ، إن معظم عينة الدراسة ذات مستوى جامعي ، وهذا ما ينعكس إيجابيا على نتائج الدراسة ( يزيد في دقة المعلومات وإثرائها).

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب المتغير الخبرة.

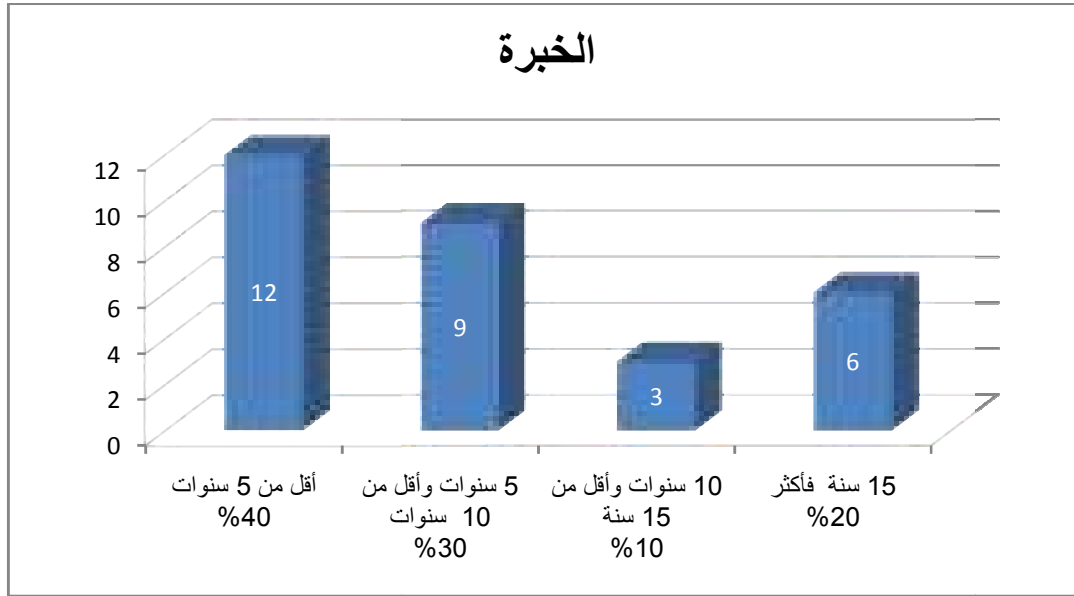
الجدول رقم: (8.2) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	40
	5 سنوات وأقل من 10 سنوات	09	30

10	03	10 سنوات وأقل من 15 سنة
20	06	15 سنة فأكثر
100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج البرنامج (SPSS)

الشكل رقم (5.2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج البرنامج (Excel)

من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة بالسنوات، نلاحظ أن عدد أفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هو 12 فرد أي نسبة 40% من إجمالي العينة وهي النسبة الأعلى حجماً حسب العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 5 و10 سنوات هو 9 فرد أي بنسبة 30% وهي نسبة معتبرة تدل على أن المستجوبين لديهم خبرة جيدة في مجال المراجعة تمكننا من الاستفادة من المعلومات المتوفرة لديهم، أما الأفراد الذين تفوق خبرتهم 15 سنة هو 06 أفراد أي بنسبة 20% وهذا يدل على أن ربع أفراد العينة لديهم خبرة عالية، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 10 و15 سنوات هو 03 فرد أي بنسبة 10%، ومنه نعتبر أن الفئة مناسبة للعينة وهذا راجع إلى أن المراجعين جلهم من الفئة الشابة.

#### الفرع الثاني: تحليل المحاور الخاصة بوجهة نظر العينة.

سنحاول في هذا الفرع أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي و الإحصائي للنتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه فقرات المحاور.

أولاً: عرض نتائج المحور الأول: سوف نقوم في هذا الفرع بعرض النتائج المتعلقة بالمحور الأول الذي يتعلق بالفرضية الأولى؛

و التي كانت على الشكل التالي :

بيئة التشغيل بيئة قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني .

**1/ اختبار مدى الثبات والصدق**

أ- الثبات

الجدول رقم (9.2) : الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الأول

عدد الفقرات	الفاكرونباخ
11	0.823

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23

من الجدول نلاحظ أن الفاكرونباخ للمقياس يساوي 0.823 وهو يفوق 0.5 أي أن معامل ثابت وقوي وبالتالي إن المقياس ثابت .

ب-الصدق :

الجدول رقم (10.2) : معامل الصدق المتعلق بالمحور الأول

عدد الفقرات	معامل الصدق
11	0.907

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي 0.907 وهو معامل صدق قوي مما يدل كل أن المقياس صادق. من خلال ما سبق وبناء على النتائج المحصل عليها نستنتج أن معامل الثبات والصدق لالفاكرونباخ المطبق على فقرات المحاور كان صادق وثابت، ويفسر هذا أنه في حالة توزيع الاستبيان في الظروف الحسنة لعينة الدراسة ، مما جعل الأداة صالحة وأكثر مصداقية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل النتائج.

2/ مجال الترجيح : حساب المتوسط الحسابي المرجح : (الوزن الأكبر - الوزن الأصغر) / عدد البدائل

$$0.66 = 3/2 = 3/(1-3) =$$

جدول رقم (11.2) : يوضح معايير تحديد الاتجاه الترجيح المتعلق بالمحور الأول

درجة المقياس المكافئ	المجال	درجة المقياس
غير فعال	من 1 إلى 1.66	غير موافق
متوسط الفاعلية	من 1.67 إلى 2.33	محايد
فعال	من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 25

هذا الجدول يمثل المعايير التي من خلالها نحدد درجة المقياس المكافئ حسب المجالات :

- ❖ [من 1 إلى 1.66] والتي درجة المقياس هي غير موافق أما درجة المقياس المكافئ فيكون غير فعال .
- ❖ [من 1.67 إلى 2.33] والتي درجة المقياس محايد أما درجة المقياس المكافئ فيكون متوسط الفاعلية .
- ❖ [من 2.34 إلى 3] والتي درجة المقياس هي موافق أما درجة المقياس المكافئ فيكون فعال .

### 3/ عرض نتائج الفرضية الأولى :

تتطور بيئة التشغيل الإلكتروني مع تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية؛

الجدول رقم(20.2) : المتوسط العام وتحديد الاتجاه للفرضية الأولى

الرقم	العبارات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
01	تعتمد المؤسسات محل المراجعة على شبكة معلومات محوسبة داخلية	23	76.70	6	20	1	3.30	2.73	0.521	موافق
02	تعتمد المؤسسات محل المراجعة على التشغيل الإلكتروني للبيانات	17	56.70	7	23.30	6	20	2.37	0.809	موافق
03	يوجد لدى المؤسسات توجه ملحوظ نحو	18	60	8	26	4	13	2.47	0.730	موافق

			30		70				إحلال التوثيق الإلكتروني محل التوثيق الورقي
غير موافق	0.615	1.36	43. 30	13	50	15	6.70	2	04 تعتمد المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة معقدة.
محايد	0.830	2.00	33. 30	10	33. 30	10	33.30	10	05 يوجد للمؤسسات محل المراجعة إجراءات واضحة متعلقة بتسيير النظم الإلكترونية الشبكات الداخلية للمؤسسة
محايد	0.983	2.00	46. 70	14	6.7 0	2	46.70	14	06 يوجد للمؤسسات محل المراجعة إدارة خاصة تسهر على تسيير وصيانة الشبكات الإلكترونية ونظم المعلومات
موافق	0.681	2.53	10	3	26. 70	8	63.30	19	07 ترتبط وظائف أغلب إطارات المؤسسة بالتعامل مع النظم المحوسبة
محايد	0.714	2.20	16. 70	5	46. 70	14	36.70	11	08 يوجد تنوع في نظم المعلومات والتشغيل الإلكتروني التي تتبناها المؤسسات
محايد	0.818	1.97	26. 70	8	50	15	23.30	7	09 يوجد إطار واضح لإدارة مخاطر نظم المعلومات في المؤسسات محل المراجعة
محايد	0.847	2.20	26. 70	8	26. 7	8	46.70	14	10 تعتمد المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة تتلائم مع التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال التي تنشط فيها .
محايد	0.785	2.07	26. 70	8	40	12	33.30	10	11 يوجد لدى المؤسسات محل المراجعة إطارات عالية الكفاءة فيما تعلق بإدارة الشبكات والنظم المحوسبة
متوسط القدرة	0.455	2.19	بيئة التشغيل بيئة قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني						

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23



**الفقرة الأولى:** تعتمد المؤسسات محل المراجعة على شبكة معلومات محوسبة داخلية أوضحت هذه الفقرة نسبة 76.70% موافقون على انه "تعتمد المؤسسات محل المراجعة على شبكة معلومات محوسبة داخلية"، بمتوسط حسابي قدره 2.73، وبانحراف معياري 0.521، باتجاه موافق أي انه تعتمد المؤسسات محل المراجعة على شبكة معلومات محوسبة داخلية .

**الفقرة الثانية:** تعتمد المؤسسات محل المراجعة على التشغيل الإلكتروني للبيانات أوضحت هذه الفقرة نسبة 56.70% موافقون على انه "تعتمد المؤسسات محل المراجعة على التشغيل الإلكتروني للبيانات"، بمتوسط حسابي قدره 2.37، وبانحراف معياري 0.809، باتجاه موافق أي انه : تعتمد المؤسسات محل المراجعة على التشغيل الإلكتروني للبيانات.

**الفقرة الثالثة:** يوجد لدى المؤسسات توجه ملحوظ نحو إحلال التوثيق الإلكتروني محل التوثيق الورقي

أوضحت هذه الفقرة نسبة 76.70% موافقون على انه "يوجد لدى المؤسسات توجه ملحوظ نحو إحلال التوثيق الإلكتروني محل التوثيق الورقي"، بمتوسط حسابي قدره 2.47، وبانحراف معياري 0.730، باتجاه موافق أي انه يوجد لدى المؤسسات توجه ملحوظ نحو إحلال التوثيق الإلكتروني محل التوثيق الورقي .

**الفقرة الرابعة:** تعتمد المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة معقدة .

أوضحت هذه الفقرة نسبة 50% محايدون على انه "تعتمد المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة معقدة ، بمتوسط حسابي قدره 1.36، وبانحراف معياري 0.615، باتجاه غير موافق أي انه لا تعتمد المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة معقدة.

**الفقرة الخامسة:** يوجد للمؤسسات محل المراجعة إجراءات واضحة متعلقة بتسيير النظم الإلكترونية الشبكات الداخلية للمؤسسة أوضحت هذه الفقرة نسبة 33.30% متساوية مع كل التوجهات على انه "يوجد للمؤسسات محل المراجعة إجراءات واضحة متعلقة بتسيير النظم الإلكترونية الشبكات الداخلية للمؤسسة"، بمتوسط حسابي قدره 2.00، وبانحراف معياري 0.830، باتجاه محايد أي يحتمل انه تعتمد المؤسسات محل المراجعة على شبكة معلومات محوسبة داخلية .

**الفقرة السادسة:** يوجد للمؤسسات محل المراجعة إدارة خاصة تسهر على تسيير وصيانة الشبكات الإلكترونية ونظم المعلومات أوضحت هذه الفقرة نسبة 46.70% موافقون و غير موافقون بالتساوي على انه "يوجد للمؤسسات محل المراجعة إدارة خاصة تسهر على تسيير وصيانة الشبكات الإلكترونية ونظم المعلومات"، بمتوسط حسابي قدره 2.00، وبانحراف معياري 0.983، باتجاه محايد أي انه أحيانا يوجد للمؤسسات محل المراجعة إدارة خاصة تسهر على تسيير وصيانة الشبكات الإلكترونية ونظم المعلومات.

**الفقرة السابعة:** ترتبط وظائف أغلب إدارات المؤسسة بالتعامل مع النظم المحوسبة أوضحت هذه الفقرة نسبة 63.30% موافقون على انه "ترتبط وظائف أغلب إدارات المؤسسة بالتعامل مع النظم المحوسبة"، بمتوسط حسابي قدره 2.53؛

وبانحراف معياري 0.681 ، باتجاه موافق أي انه ترتبط وظائف أغلب إدارات المؤسسة بالتعامل مع النظم المحوسبة .

**الفقرة الثامنة :** يوجد تنوع في نظم المعلومات والتشغيل الإلكتروني التي تتبناها المؤسسات أوضحت هذه الفقرة نسبة 46.70% محايدون على انه "يوجد تنوع في نظم المعلومات والتشغيل الإلكتروني التي تتبناها المؤسسات" ، بمتوسط حسابي قدره 2.20 ، وبانحراف معياري 0.714 ، باتجاه محايد أي انه يوجد تنوع في نظم المعلومات والتشغيل الإلكتروني التي تتبناها المؤسسات

**الفقرة التاسعة** يوجد إطار واضح لإدارة مخاطر نظم المعلومات في المؤسسات محل المراجعة ، أوضحت هذه الفقرة نسبة 50% محايدون على انه " يوجد إطار واضح لإدارة مخاطر نظم المعلومات في المؤسسات محل المراجعة " ، بمتوسط حسابي قدره 1.97 ، وبانحراف معياري 0.818 ، باتجاه محايد أي انه عادة يوجد إطار واضح لإدارة مخاطر نظم المعلومات في المؤسسات محل المراجعة .

**الفقرة العاشرة :** تعتمد المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة تتلائم مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال التي تنشط فيها ، أوضحت هذه الفقرة نسبة 46.70% موافقون على انه " تعتمد المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة تتلائم مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال التي تنشط فيها . " ، بمتوسط حسابي قدره 2.20 ، وبانحراف معياري 0.847 ، باتجاه محايد أي انه تعتمد بعض المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة تتلائم مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال التي تنشط فيها .

**الفقرة الحادية عشر:** يوجد لدى المؤسسات محل المراجعة إدارات عالية الكفاءة فيما تعلق بإدارة الشبكات والنظم المحوسبة ، أوضحت هذه الفقرة نسبة 40% محايدون على انه " يوجد لدى المؤسسات محل المراجعة إدارات عالية الكفاءة فيما تعلق بإدارة الشبكات والنظم المحوسبة " ، بمتوسط حسابي قدره 2.07 ، وبانحراف معياري 0.785 ، باتجاه محايد أي انه يوجد لدى بعض المؤسسات محل المراجعة إدارات عالية الكفاءة فيما تعلق بإدارة الشبكات والنظم المحوسبة .

4- مما سبق ذكره يتضح أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة التي " ما مدى تطور بيئة التشغيل الإلكتروني في المؤسسات الاقتصادية ؟ " ، بلغت 2.19 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الثلاثي التي تعبر عن الإجابة بمحايد ، بانحراف معياري 0.455 ، وهذا يدل على أن ترجيح العينة متوسط القدرة ، ومنه يتم عدم نفي الفرضية .

5- كيف تؤثر هذه البرامج والتطبيقات على عمل مراجع الحسابات ؟

**ثانيا : عرض نتائج المحور الثاني :**

سوف نقوم في هذا الفرع بعرض النتائج المتعلقة بالمحور الثاني الذي يتعلق بالفرضية الثانية التي كانت على الشكل التالي :

❖ يوجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ؛

1/ اختبار مدى ثبات والصدق

أ- الثبات :

الجدول رقم (13.2) : الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الثاني

عدد الفقرات	الفاكرونباخ
10	0.669

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23

من الجدول نلاحظ أن الفاكرونباخ للمقياس يساوي 0.669 وهو يفوق 0.5 أي ان معامل ثابت وقوي وبالتالي إن المقياس ثابت .

ب- الصدق :

الجدول رقم (14.2) : معامل الصدق المتعلق بالمحور الثاني

عدد الفقرات	معامل الصدق
10	0.817

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي 0.817 وهو معامل صدق قوي مما يدل كل أن المقياس صادق .

2/ مجال الترجيح :

حساب المتوسط الحسابي المرجح : (الوزن الأكبر - الوزن الأصغر) / عدد البدائل =  $0.66 = 3/2 = 3/(1-3)$

جدول رقم (15.2) : يوضح معايير تحديد الاتجاه الترجيح المتعلق بالمحور الثاني

درجة المقياس	المجال	درجة المقياس المكافئ
غير موافق	من 1 إلى 1.66	منعدم الأهمية

متوسط الأهمية	من 1.67 إلى 2.33	محايد
له أهمية	من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23

هذا الجدول يمثل المعايير التي من خلالها نحدد درجة المقياس المكافئ حسب المجالات

- ❖ [من 1 إلى 1.66] والتي درجة المقياس هي غير موافق أما درجة المقياس المكافئ فتكون منعدم الأهمية .
- ❖ [من 1.67 إلى 2.33] والتي درجة المقياس محايد أما درجة المقياس المكافئ فتكون متوسط الأهمية .
- ❖ [من 2.34 إلى 3] والتي درجة المقياس هي موافق أما درجة المقياس المكافئ فتكون له أهمية .

### 3/ عرض نتائج الفرضية الثانية :

يوجد توجه متزايد لمراجعي الحسابات نحو استخدام التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ؛

### الجدول رقم(16.2) : المتوسط العام وتحديد الاتجاه للفرضية الثانية

الرقم	العبارات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
01	تم القيام بتدريب وتكوين جيد في مجال المعلوماتي وأنظمة تشغيل الإلكتروني	12	40	11	36.70	7	23.30	2.17	0.791	محايد
02	لديكم مساعدين ذوي تأهيل عالي في المعلوماتي وأنظمة التشغيل الإلكتروني	16	53.30	11	36.70	3	10	2.43	0.679	موافق
03	تتوفر لديكم كل الإمكانيات من أجل إجراءات مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني	11	36.70	7	23.30	12	40	1.97	0.890	محايد
04	يتم الاعتماد على برامج تدقيق ذات مستوى عالي	8	26.70	5	16.70	17	56.70	1.70	0.877	محايد
05	يوجد لديكم إستراتيجية واضحة تتعلق بخطوات المراجعة عند مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني	12	40	11	36.70	7	23.30	2.17	0.791	محايد

06	تم تطوير برنامج أو تطبيق من طرفكم من أجل مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني	12	40	7	23.30	11	36.70	2.03	0.890	محايد
07	يتم الاعتماد على تقنيات بسيطة من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الإلكتروني	18	60	6	20	6	20	2.40	0.814	موافق
08	يتم الاعتماد على متخصصين في مجال المعلوماتي في الأمور الغامضة من أجل فهم أثر أنظمة التشغيل الإلكتروني على رأي المدقق	18	60	8	26.70	4	13.30	2.33	0.802	موافق
09	يتم تقييم طبيعة التشغيل الإلكتروني وتأثيره على إجراءات المراجعة	13	43.30	11	36.70	6	20	2.20	0.805	محايد
10	يتم الاعتماد على برنامج أو تطبيق تم تطويره من طرفكم من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الإلكتروني	10	33.30	13	43.30	7	23.30	2.10	0.759	محايد
	يوجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية							2.15	0.409	متوسط الميول

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات 23 spss

**الفقرة الأولى:** تم القيام بتدريب وتكوين جيد في مجال المعلوماتي وأنظمة تشغيل الإلكتروني .

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.17 بانحراف معياري 0.791 باتجاه محايد أي انه يتم القيام ببعض تدريب وتكوين جيد في مجال المعلوماتي وأنظمة تشغيل الإلكتروني .

**الفقرة الثانية:** لديكم مساعدين ذوي تأهيل عالي في المعلوماتي وأنظمة التشغيل الإلكتروني .

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.43 بانحراف معياري 0.683 باتجاه موافق، أي أن مساعدين ذوي تأهيل عالي في المعلوماتي وأنظمة التشغيل الإلكتروني

**الفقرة الثالثة:** تتوفر لديكم كل الإمكانيات من أجل إجراءات مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 1.97 بانحراف معياري 0.890 باتجاه محايد أي تتوفر لديكم بعض الإمكانيات من أجل إجراءات مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني

**الفقرة الرابعة :** يتم الاعتماد على برامج تدقيق ذات مستوى عالي

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 1.70 بانحراف معياري 0.877 باتجاه محايد ؛

أي ان أحيانا يتم الاعتماد على برامج تدقيق ذات مستوى عالي

**الفقرة الخامسة :** يوجد لديكم إستراتيجية واضحة تتعلق بخطوات المراجعة عند مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.17 بانحراف معياري 0.791 باتجاه محايد أي انه عاداتا تكون

إستراتيجية واضحة تتعلق بخطوات المراجعة عند مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني

**الفقرة السادسة :** تم تطوير برنامج أو تطبيق من طرفكم من أجل مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.03 بانحراف معياري 0.890 باتجاه محايد أي ان بعض يقوم

بتطوير برنامج أو تطبيق من طرف هم من أجل مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني

**الفقرة السابعة :** يتم الاعتماد على تقنيات بسيطة من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الإلكتروني

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.40 بانحراف معياري 0.814 باتجاه موافق أي انه يتم الاعتماد

على تقنيات بسيطة من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الإلكتروني

**الفقرة الثامنة :** يتم الاعتماد على متخصصين في مجال المعلوماتي في الأمور الغامضة من أجل فهم أثر أنظمة التشغيل الإلكتروني

على رأي المدقق .

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.33 بانحراف معياري 0.802 باتجاه موافق أي انه يتم الاعتماد

على متخصصين في مجال المعلوماتي في الأمور الغامضة من أجل فهم أثر أنظمة التشغيل الإلكتروني على رأي المدقق .

**الفقرة التاسعة :** يتم تقييم طبيعة التشغيل الإلكتروني وتأثيره على إجراءات المراجعة .

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.20 بانحراف معياري 0.805 باتجاه محايد أي انه عاداتا يتم تقييم

طبيعة التشغيل الإلكتروني وتأثيره على إجراءات المراجعة .

**الفقرة العاشرة :** يتم الاعتماد على برنامج أو تطبيق تم تطويره من طرفكم من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الإلكتروني .

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.10 بانحراف معياري 0.759 باتجاه محايد أي انه أحيانا يتم

الاعتماد على برنامج أو تطبيق تم تطويره من طرفكم من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الإلكتروني .

كما سبق ذكره يتضح أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة التي تخص ما مدى اعتماد مراجع الحسابات على برامج أو تطبيقات إلكترونية ؟ بلغ 2.150 والذي يقع ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الثلاثي التي تعبر عن الإجابة محايد ، وانحراف معياري 0.409 ، أي انه قل من تواجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ، ومنه تم عدم نفي الفرضية .

### ثالثا: عرض نتائج المحور الثالث

سوف نقوم في هذا الفرع بعرض النتائج المتعلقة بالمحور الثالث الذي يتعلق بالفرضية الثالثة التي كانت على الشكل التالي :

❖ استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية.

#### 1/ اختبار مدى ثبات والصدق

أ- الثبات :

الجدول رقم (17.2) : الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الثالث

عدد الفقرات	الفاكرونباخ
10	0.752

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23

من الجدول نلاحظ أن الفاكرونباخ للمقياس يساوي 0.752 وهو يفوق 0.5 أي ان معامل ثابت وقوي وبالتالي إن المقياس ثابت .

ب- الصدق :

الجدول رقم (18.2) : معامل الصدق المتعلق بالمحور الثالث

عدد الفقرات	معامل الصدق
10	0.867

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي 0.867 وهو معامل صدق قوي مما يدل كل أن المقياس صادق.

2/ مجال الترجيح :

حساب المتوسط الحسابي المرجح : (الوزن الأكبر - الوزن الأصغر) / عدد البدائل =

$$0.66 = 3/2 = 3/(1-3)$$

الجدول رقم (19.2) : يوضح معايير تحديد الاتجاه الترجيح المتعلق بالمحور الثالث

درجة المقياس	المجال	درجة المقياس المكافئ
غير موافق	من 1 إلى 1.66	منعدم الأهمية
محايد	من 1.67 إلى 2.33	متوسط الأهمية
موافق	من 2.34 إلى 3	له أهمية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss 23

هذا الجدول يمثل المعايير التي من خلالها نحدد درجة المقياس المكافئ حسب المجالات :

- ❖ [من 1 إلى 1.66] والتي درجة المقياس هي غير موافق أما درجة المقياس المكافئ فتكون منعدم الأهمية .
- ❖ [من 1.67 إلى 2.33] والتي درجة المقياس محايد أما درجة المقياس المكافئ فتكون متوسط الأهمية .
- ❖ [من 2.34 إلى 3] والتي درجة المقياس هي موافق أما درجة المقياس المكافئ فتكون له أهمية .

### 3/ عرض نتائج الفرضية الثالثة

استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية.

الجدول رقم(20.2) : المتوسط العام وتحديد الاتجاه للفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
01	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من تكاليف المراجعة	28	93.3	2	6.7 0	0	0	2.93	0.254	موافق
02	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الأخطاء الممكن أن يرتكبها المدقق	25	83.3	5	16. 70	0	0	2.83	0.379	موافق



03	تعتبر المراجعة باستخدام نظم الإلكترونية أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات	17	56.7	11	36.70	2	6.70	2.50	0.630	موافق
04	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يؤدي إلى تقليل أخطاء المراجعين وجودة أدائهم	20	66.70	7	23.30	3	10	2.50	0.731	موافق
05	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الاعتماد على المساعدين	18	60	12	40	0	0	2.60	0.498	موافق
06	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الوقت المستغل في وقت المراجعة	24	80	4	13.30	2	6.7	2.73	0.583	موافق
07	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من إجراءات المراجعة التي كان يطبقها المراجع	20	66.70	8	26.70	2	6.7	2.60	0.621	موافق
08	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يزيد من إمكانيات اكتشاف الأخطاء والتحريفات	16	53.30	8	26.70	6	20	2.33	0.802	موافق
09	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع اختيار العينات المناسبة	26	86.70	4	13.30	0	0	2.77	0.568	موافق
10	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع إجراء الاختبارات الأساسية في المراجعة	20	66.70	9	30	1	3.3	2.63	0.556	موافق

فعال	0.308 1	2.643	استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية.
------	------------	-------	--

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات 23 spss

#### الفقرة الأولى : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من تكاليف المراجعة

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.93 بانحراف معياري 0.254 باتجاه موافق أي أن الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من تكاليف المراجعة .

#### الفقرة الثانية : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الأخطاء الممكن أن يرتكبها المدقق

من جدول نلاحظ أن متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.83 بانحراف معياري 0.379 باتجاه موافق أي أن على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الأخطاء الممكن أن يرتكبها المدقق .

#### الفقرة الثالثة : تعتبر المراجعة باستخدام نظم الإلكترونيات أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.50 بانحراف معياري 0.630 باتجاه موافق أي أن المراجعة باستخدام نظم الإلكترونيات هي أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات .

#### الفقرة الرابعة : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يؤدي إلى تقليل أخطاء المراجعين وجودة أدائهم

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.50 بانحراف معياري 0.731 باتجاه موافق أي أن الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يؤدي إلى تقليل أخطاء المراجعين وجودة أدائهم .

#### الفقرة الخامسة : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الاعتماد على المساعدين

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.60 بانحراف معياري 0.498 باتجاه موافق أي الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الاعتماد على المساعدين .

#### الفقرة السادسة : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الوقت المستغل في وقت المراجعة

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.73 بانحراف معياري 0.583 باتجاه موافق أي أن الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الوقت المستغل في وقت المراجعة .

الفقرة السابعة : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من إجراءات المراجعة التي كان يطبقها المراجع

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.60 بانحراف معياري 0.621 باتجاه موافق أي أن الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من إجراءات المراجعة التي كان يطبقها المراجع .

الفقرة الثامنة : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يزيد من إمكانيات اكتشاف الأخطاء والتحريفات

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.33 بانحراف معياري 0.802 باتجاه موافق، أي أن يقوم المدقق بالاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يزيد من إمكانيات اكتشاف الأخطاء والتحريفات .

الفقرة التاسعة : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع اختيار العينات المناسبة

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.77 بانحراف معياري 0.568 باتجاه موافق أي أن الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع اختيار العينات المناسبة .

الفقرة العاشرة : الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع إجراء الاختبارات الأساسية في المراجعة

من جدول نلاحظ ان متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.63 بانحراف معياري 0.556 باتجاه موافق أي أن الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع إجراء الاختبارات الأساسية في المراجعة .

كما سبق ذكره يتضح أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة التي تخص استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية، بلغت 2.643 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الثلاثي التي تعبر عن الإجابة له فعال ، بانحراف معياري 0.3081 ، أي ما يعبر على أن استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية ، ومنه تم عدم نفي الفرضية .

### الفرع الثالث : اختبار وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

في هذا الجزء سنحاول إظهار نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA تبعاً لمتغير الخبرة

الجدول رقم (21.2) : نتائج تحليل التباين الأحادي

البيان	قيمة الدلالة الإحصائية Sig	مستوى الدلالة الإحصائية A	نوع الفرضية المقبولة
الفرضية الأولى	0,028	0.05	H1 الفرضية البديلة
الفرضية الثانية	0,000	0.05	H1 الفرضية البديلة
الفرضية الثالثة	0,031	0.05	H1 الفرضية البديلة

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات Spss

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الدلالة الإحصائية sig للفرضيات أكبر من مستوى الدلالة a لها، ولهذا تم قبول الفرضية الصفرية بالنسبة للفرضيات الثلاث.

أولا : اختبار وتحليل الفرضيات

### 1/ تحليل التباين الأحادي ANOVA حسب متغير الخبرة

أولا : الفرضية الأولى : بيئة التشغيل بيئة قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني . نقوم بتقسيم الفرضية إلى جزأين:

H0: الفرضية الصفرية : أي بيئة التشغيل بيئة غير قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني.

H1: الفرضية البديلة : أي بيئة التشغيل بيئة قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني.

من خلال الجدول رقم 2-12 نلاحظ أنه في الفرضية الأولى قيمة الدلالة الإحصائية sig هي 0,028 هي أقل من مستوى الدلالة ،  $a=0.05$  ومنه قبول الفرضية البديلة وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير التخصص العلمي حول قدرة البيئة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني الذي أهمية بالغة في عملية التدقيق الإلكتروني .

ثانيا : الفرضية الثانية يوجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ، نقوم بتقسيم الفرضية إلى جزئين:

H0: الفرضية الصفرية : لا يوجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ؛

H1: الفرضية البديلة : يوجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ؛

من خلال الجدول رقم 2-12 نلاحظ أنه في الفرضية الثانية قيمة الدلالة الإحصائية sig هي 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة ،  $a=0.05$  ومنه قبول الفرضية البديلة وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة حول وجود مراجع الحسابات يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية .

ثالثا : الفرضية الثالثة : استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية ، نقوم بتقسيم الفرضية إلى جزأين:

H0: الفرضية الصفرية : لا يزيد استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية ؛

H1: الفرضية البديلة : استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية ؛

من خلال الجدول رقم (2-12) : نلاحظ أنه في الفرضية الثالثة قيمة الدلالة الإحصائية sig هي 0.031 وهي أقل من مستوى الدلالة ،  $a=0.05$  ومنه قبول الفرضية البديلة وهي أن استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية.

## 2/ تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات على أساس المتوسط الحسابي العام

### أ- الفرضية الأولى :

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم 9-2 المتعلق بالفرضية الأولى حيث تسعى إلى أن تكون بيئة التشغيل بيئة قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني فعال بالغة ، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للمحور هو 2.19 والانحراف المعياري هو 0.455 وهذا ما يدل على تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي، ما يعني أن نسبة كبيرة من أفراد العينة هم موافقين على هذه الفرضية وهذا ما يثبت صحتها، بيئة التشغيل بيئة غير قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني التي من خلالها تثبت أن لدى البيئة الجزائرية لها مرونة عالية ، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها نجد أن البيئة التشغيل بيئة قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني.

### ب- الفرضية الثانية :

من الجدول رقم 10-2 الذي تطرقنا فيه إلى أن يوجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ 2.15 والانحراف المعياري 0.409 وهذا ما يدل على تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي، ومنه نستنتج صحة الفرضية كون أن النسبة الكبيرة من عينة مجتمع الدراسة هم موافقين عليها، أي أنه يوجد مراجعي الحسابات يستخدمون التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية.

### ت- الفرضية الثالثة :

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم 9-2 المتعلق بالفرضية الثالثة والتي هي تسعى لكون ما إذا كان استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية ، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للمحور هو 2.643 والانحراف المعياري هو 0.3081 وهذا ما يدل على تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي، ما يعني أن نسبة كبيرة من أفراد العينة هم موافقين على هذه الفرضية وهذا ما يثبت صحتها، أي استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .

## المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.

بعد أن قمنا بعرض نتائج الاستبيان الموزع على عينة من محافظي الحسابات بولاية ورقلة ، سنقوم من خلال هذا المطلب بمناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الاستبيان والزيارة الميدانية .

### ◀ البعد المتعلق بيئة التشغيل بيئة قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني ؛

بناء على نتائج الاستبيان تم التوصل إلى أن بيئة التشغيل الجزائرية قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني ، وذلك لما يلعبه من أهمية في المستقبل ، فالتشغيل الإلكتروني للمعلومات الحاسوبية يؤثر بشكل مباشر على عمل المدقق الخارجي خاصة إن كان ذو قدرة على التحكم المعلوماتي والتشغيل الإلكتروني الحاسوبية، حيث أن أغلب الذين يكونون على علم بكيفية التشغيل وتوزيع المخرجات وعلى علم بنقاط الضعف في النظام ويكونون في وضع يمكنهم من إحداث تغييرات في مجال التدقيق الإلكتروني بالبرامج الإلكترونية سواء كان ذلك من نظام أم باستخدام منظومة موحدة داخل البيئة بأسرها.

ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى و نجد أن بيئة التشغيل بيئة قادرة على استيعاب برنامج تدقيق إلكتروني.

### ◀ البعد المتعلق استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني من طرف مراجع الحسابات .

الفرضية الثانية : يوجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية ؛ بناء على نتائج الاستبيان تبين لنا أنه يوجد مراجع الحسابات من يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية في التدقيق الخارجي، حيث أن هذه الاستعمال يكون ناتجا وبسبب الحاجة إلى مزيد من الاستخدام والتحكم الإلكتروني ، لمزيد من الوصول إلى البيانات التي يحتاجها خاصة إن كانت أدلة الإثبات ذات طبيعة الكترونية هنا يزيد احتمال فقدانها أو تحريفها، من هنا على المدقق التأكد من استخدام المؤسسة لنظام إلكتروني فعال ، وكذلك استخدام حواجز أمنية لحماية النظام من الوصول غير الشرعي للبيانات.

ومنه نثبت صحة الفرضية الثانية و نجد أن مراجع الحسابات يجب أن يستخدم التدقيق الإلكتروني في عملية المراجعة الخارجية.

### ◀ البعد المتعلق بأثر باستعمال برنامج التشغيل الإلكتروني

الفرضية الثالثة : استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية. بناء على نتائج الاستبيان تبين لنا ما هي آثار استخدام التشغيل الإلكتروني وما هي الإضافة التي تمنح للمراجع في ظل التشغيل الإلكتروني في التدقيق الخارجي، هنا الأثر يكون من ناحية التحكم المعلومات الموجودة على أجهزة الحاسب ، وهو ما يمكن تفسيره بما يسمى بالمراجعة دون أوراق والاعتماد الكلي على أنظمة الحاسب وهو ما أضفى على مهمة المدقق الخارجي جودة وفاعلية أكبر ؛

ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة و نجد أن استعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من كفاءة وفاعلية مدقق الحسابات في المراجعة الخارجية.

## خلاصة الفصل:

حاولنا خلال هذا الفصل التطبيقي إظهار الدراسة الميدانية والتي تناولت بشكل أساسي أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات وفعاليتها على المراجعة الخارجية من الناحية التطبيقية، وهذا من خلال معرفة اتجاهات آراء وأصحاب المهنة تأثيرها على جودة عملهم، وما تقدمه من إضافة إلى عملهم عمل التدقيق الخارجي، باستخدام الاستبيان .

خاتمة



### خاتمة:

لقد أدى استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات إلى التأثير على النظام المحاسبي والمراجعة الخارجية ولهذا فالتدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني يتطلب استخدام أساليب وإجراءات متطورة تواكب التغيرات الحاصلة في بيئة التدقيق، وكذا على المدقق اكتساب مؤهلات ومهارات في استخدام الحاسوب وتوظيفها في عملية التدقيق لتحقيق الدقة والسرعة في تنفيذ عملية التدقيق من خلال البرامج التي تقوم بقراءة البيانات، واختبار العينات وجمع الأدلة، كما تساعد في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية.

ومما لا شك فيه أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتميز بملامح مختلفة عن نظم المعلومات المحاسبية اليدوية، لكن هذا الحديث لا يخلو من المشاكل التي تعيق المراجع في تنفيذ مهام عملية المراجعة ومن ثم التأثير على رأيه الفني المحايد، وجاءت الدراسات السابقة لتؤكد على أهمية تخطيط التطور المهني للمراجع لرفع كفاءته في تنفيذ مهام عملية المراجعة، وأهمية دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية ونظام الرقابة الداخلية المتعلقة به كما جاءت لتؤكد على أهمية استخدام الأساليب الإلكترونية في تنفيذ مهام عملية المراجعة في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومن خلال ما تطرقنا له في الفصلين النظري والتطبيقي نجد أن المراجعة الإلكترونية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتطلب استخدام أساليب وإجراءات متطورة تواكب التغيرات الحاصلة في بيئة المراجعة، وكذا على المراجع اكتساب مؤهلات و مهارات في استخدام الحاسوب وتوظيفها في عملية المراجع لتحقيق الدقة والسرعة في تنفيذ عملية المراجعة من خلال البرامج التي تقوم بقراءة البيانات، واختبار العينات وجمع الأدلة، كما تساعد في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية .

### النتائج :

- في ضوء التحليل الذي تم فيما سبق لإجابات محافظي الحسابات من خلال الاستبيان والدراسة الميدانية ، سنتناول اختبار الفرضيات إضافة إلى عرض لمجمل النتائج التي توصلنا إليها، كإجابة على الإشكالية والفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، على ضوء هذه النتائج التي توصلنا إليها قدمنا عددا من التوصيات ، والتي يمكننا سردها في مجموعة من النتائج وهي كما يلي:
- يقود التشغيل الإلكتروني إلى تغيير شكل مقومات النظام المحاسبي اليدوي، وتغيير بعض الإجراءات المستخدمة فيه.
  - استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة يؤدي إلى زيادة فاعلية أداء نظام المعلومات المحاسبية، إذ ساعدت في القدرة على تشغيل حجم كبير من البيانات في وقت محدود وتكلفة قليلة، كما أنها تمتاز بالكفاءة في أداء العمليات الحسابية المنطقية ، و سرعة تبادل البيانات والمعلومات عن بعد.
  - يضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات مصداقيةً على مخرجات النظام المحاسبي خصوصا في ظل وجود مسؤول مؤهل وعلى دراية كافية بتكنولوجيات المعلوماتية الخاصة بالمحاسبة والتشغيل الإلكتروني .
  - التشغيل الإلكتروني للبيانات يؤدي إلى تحسين إجراءات وأساليب المراجعة، لكنه لم يؤثر على أهدافها.
  - يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة إيجابياً على سرعة ودقة تنفيذ عملية المراجعة، ويقلل الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بعملية المراجعة.
  - استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة وتوسع عملاء المراجعة في تشغيل البيانات المحاسبية إلكترونياً أثرا في تدريب المراجعين على الحاسب الآلي للحد الذي يمكنهم من تنفيذ المراجعة .

- تدريب وتطوير المراجعين على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يؤدي إلى زيادة مهاراتهم ومعارفهم، وبالتالي يساعد في تحسين جودة المراجعة الخارجية
- يختلف معيار التأهيل العلمي والعملي للمراجع في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية عن معيار التأهيل العلمي والعملي للمراجع في ظل النظام التقليدي، أما معيار التأهيل السلوكي للمراجع فقد ظل كما هو
- توجد مجموعة من الصعوبات التي تواجه المراجع عند استخدامه تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة ترتبط بأدلة الإثبات، وعدم الفصل بين المهام، وزيادة الأخطاء، تخطيط عملية المراجعة، ومحتويات التقرير .
- بالرغم من المزايا التي يحققها التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية إلا أن هناك بعض المشكلات التي يواجهها.

التوصيات: من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بالآتي :

- ضرورة تدريب المراجعين على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة والعمل على تحسين مستوى أداءهم؛
- ضرورة الإسراع في تطبيق المراجعة الإلكترونية، لما لها من أثر فعال في تحسين جودة المراجعة الخارجية؛
- ضرورة إنشاء جهاز رقابي لمراجعة أداء المراجعين للتأكد من تنفيذ أعمالهم بأعلى جودة ممكنة.

آفاق الدراسة: يوجد مجالات نأمل أن يتطرق لها الباحثون في البحوث القادمة ومنها:

- دراسة تحليلية مقارنة لمعايير تقارير المراجعة في الجزائر مع ما يقابلها من معايير دولية للتأكد من سلامة عملية المراجعة ؛
- دراسة معايير الدول الرائدة في مجال المحاسبة والمراجعة وكيفية الاستفادة منها في وضع معايير جزائرية تخص بيئة التشغيل الإلكتروني الجزائرية؛
- دراسة حاجة محافظ الحسابات في الجزائر لمعايير المراجعة الدولية خاصة الجانب الخاص ببرامج التشغيل الإلكتروني ؛
- دراسة انعكاس انتهاج الجزائر لمعايير المراجعة الدولية على تحقيق مسعاها نحو مواكبة التطور الاقتصادي ؛
- أهمية الوعي بالتشغيل الإلكتروني للمعلومات .

# المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربيةكتب باللغة العربية:

- 1- السالمي علاء عبد الرزاق ، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2008 .
- 2- احمد حلمي جمعة ,تطور معايير التدقيق والتأكد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة ، دار صفاء، عمان، الأردن، سنة 2009.
- 3- اسعد مُجد علي وهاب، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 4- أمين السيد أحمد لطفي , أساسيات المراجعة لمراقبي الحسابات و المحاسبين القانونيين ، بدون دار النشر القاهرة, 2010
- 5- أندرية غلام، التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية، اتحاد المصارف العربية بيروت لبنان، 1989.
- 6- حسين أحمد حسين علي، نظم المعلومات الحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1997.
- 7- خال أمين عبد الله ، علم تدقيق الحاسبات، الناحية العلمية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، سنة 2000.
- 8- عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة ، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات و عولمة أسواق المال ، الدار الجامعية ، 2005 .

المذكرات والأطروحات:

- 9- حرية شعبان مُجد الشريف، مخاطر نظم المعلومات الحاسبية الإلكترونية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 10- حرية شعبان مُجد الشريف، مخاطر نظم المعلومات الحاسبية الإلكترونية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 11- مُجد ملين عيادي, مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007 .

القوانين:

- 12- رئاسة الجمهورية ، الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي ، 09- 110 ، الجزائر ، مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل 7 أبريل سنة 2009 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

13- Fairchild, Alea, M., « **Information Technology Outsourcing (ITO) Governance** : An Examination of the Outsourcing Management Maturity Model », Proceedings of the 37 th Hawaii International Conference on System Sciences, 2004.

14- Bernroider, Edward W.N., and Alexander HAMPEL, « **Enterprise Resource Planning and It Governance in Perspective** : Strategic Planning and Alignment, Value Delivery, and Controlling », Academic Publishers/World Publishing Corporation, 2005.

15-Janvrin ، Etal: (" Auditor Acceptance of Computer-Assisted Audit Techniques,2009 "

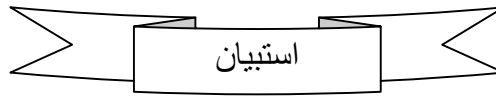
16-Bernroider, Edward W.N., and Alexander HAMPEL, « **Enterprise Resource Planning and It Governance in Perspective** : Strategic Planning and Alignment, Value Delivery, and Controlling », Academic Publishers/World Publishing Corporation, 2005.

# الملاحق

## الملحق ( 1 ) : استمارة الإستبيان



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم التجارة



يشكل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة بعنوان : " أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية " , الذي يعدها الطالب استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق من جامعة قاصدي مرباح ورقلة , ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة , أرجو المساهمة في هذا الاستبيان للإجابة وإبداء رأيكم في المسائل والأسئلة المطروحة بما عرف عنكم من دقة وموضوعية , علما أن البيانات التي ستدلون بها ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط .

شكرا لتعاونكم

أولا : البيانات الشخصية

أمام المربع المناسب : ( ✓ , ✓ ) أرجو التكرم بوضع علامة

المؤهل العلمي :

لسانس  ماجستير  دكتوراه  أخرى

التخصص العلمي :

محاسبة  إدارة أعمال  إقتصاد  نظم معلومات محاسبية  أخرى

المسمى الوظيفي :

محافظ حسابات  خبير محاسبي

سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات  5 سنوات وأقل من 10 سنوات

10 سنوات وأقل من 15 سنة  15 سنة فأكثر

ثانيا : بيانات الدراسة

أمام المربع المناسب : (✓ , ✓) أرجو التكرم بوضع علامة

المحور الأول : يوجد توجه متزايد لدى المؤسسات نحو تبني برامج حاسوبية لتسيير أعمالها

م	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	تعتمد المؤسسات محل المراجعة على شبكة معلومات محوسبة داخلية			
02	تعتمد المؤسسات محل المراجعة على التشغيل الإلكتروني للبيانات			
03	يوجد لدى المؤسسات توجه ملحوظ نحو احلال التوثيق الالكتروني محل التوثيق الورقي			
04	تعتمد المؤسسات محل المراجعة على انظمة معلومات محوسبة معقدة			
05	يوجد للمؤسسات محل المراجعة إجراءات واضحة متعلقة بتسيير النظم الالكترونية الشبكات الداخلية للمؤسسة			
06	يوجد للمؤسسات محل المراجعة إدارة خاصة تسهر على تسيير وصيانة الشبكات الالكترونية ونظم المعلومات			
07	ترتبط وظائف أغلب إطارات المؤسسة بالتعامل مع النظم المحوسبة			
08	يوجد تنوع في نظم المعلومات والتشغيل الالكتروني التي تتبناها المؤسسات			
09	يوجد إطار واضح لإدارة مخاطر نظم المعلومات في المؤسسات محل المراجعة			
10	تعتمد المؤسسات محل المراجعة على انظمة معلومات محوسبة تتلاءم مع التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال التي تنشط فيها .			
11	يوجد لدى المؤسسات محل المراجعة إطارات عالية الكفاءة فيما تعلق بإدارة الشبكات والنظم المحوسبة			



المحور الثاني : يوجد إقبال متزايد لدى مراجعي الحسابات نحو الإعتماد على برامج وتطبيقات حاسوبية من أجل التدقيق

م	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	تم القيام بتدريب وتكوين جيد في مجال المعلوماتي وأنظمة تشغيل الالكتروني			
02	لديكم مساعدين ذوي تأهيل عالي في المعلوماتي وانظمة التشغيل الالكتروني			
03	تتوفر لديكم كل الامكانيات من أجل إجراءات مراجعة أنظمة التشغيل الالكتروني			
04	يتم الاعتماد على برامج تدقيق ذات مستوى عالي			
05	يوجد لديكم استراتيجيه واضحه تتعلق بخطوات المراجعة عند مراجعة انظمة التشغيل الالكتروني			
06	تم تطوير برنامج أو تطبيق من طرفكم من أجل مراجعة أنظمة التشغيل الالكتروني			
07	يتم الاعتماد على تقنيات بسيطة من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الالكتروني			
08	يتم الاعتماد على متخصصين في مجال المعلوماتي في الامور الغامضة من أجل فهم أثر أنظمة التشغيل الالكتروني على رأي المدقق			
09	يتم تقييم طبيعة التشغيل الالكتروني وتأثيره على إجراءات المراجعة			
10	يتم الاعتماد على برنامج أو تطبيقتم تطويره من طرفكم من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الالكتروني			

المحور الثالث :إستعمال برنامج التشغيل الإلكتروني يزيد من وفاعلية المراجعة الخارجية لدى محافظ الحسابات

م	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من تكاليف المراجعة			
02	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الاخطاء الممكن ان يرتكبها المدقق			
03	تعتبر المراجعة باستخدام نظم الإللكترونية أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات			
04	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يؤدي إلى تقليل أخطاء المراجعين وجودة أدائهم			
05	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الاعتماد على المساعدين			
06	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الوقت المستغل في وقت المراجعة			
07	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من إجراءات المراجعة التي كان يطبقها المراجع			
08	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يزيد من امكانيات اكتشاف الاخطاء والتحريفات			
09	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع اختيار العينات المناسبة			
10	الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع إجراء الاختبارات الاساسية في المراجعة			

## الملحق ( 2 ) : الاستبيان الإلكتروني

BEWERKINGSRECHTEN VRAGEN

## الإستبيان الخاص بالدراسة ذات العنوان التالي : أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية "

يشكل هذا الاستبيان جزءاً من الدراسة بعنوان : " أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية " , الذي يعدها الطالب إستكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق من جامعة قاصدي مرباح ورقلة , ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة , أرجو المساهمة في هذا الإستبيان للإجابة وإبداء رأيكم في المسائل والأسئلة المطروحة بما عرف عنكم من دقة وموضوعية , علماً أن البيانات التي سندلون بها ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط .

### المؤهل العلمي :

- لسانس
- ماجستير
- دكتوراه
- أخرى

### التخصص العلمي :

- محاسبة
- إدارة أعمال
- إقتصاد
- نظم معلومات محاسبية
- أخرى

### المسمى الوظيفي :

- محافظ حسابات
- خبير محاسبي



سنوات الخبرة :

- أقل من 5 سنوات
- 5 سنوات وأقل من 10 سنوات
- 10 سنوات وأقل من 15 سنة
- 15 سنة فأكثر

تعتمد المؤسسات محل المراجعة على شبكة معلومات محوسبة داخلية

- موافق
- محايد
- غير موافق

تعتمد المؤسسات محل المراجعة على التشغيل الإلكتروني للبيانات

- موافق
- محايد
- غير موافق

يوجد لدى المؤسسات توجه ملحوظ نحو احلال التوثيق الالكتروني محل التوثيق الورقي

- موافق
- محايد
- غير موافق

تعتمد المؤسسات محل المراجعة على انظمة معلومات محوسبة معقدة.

- موافق
- محايد
- غير موافق

يوجد للمؤسسات محل المراجعة إجراءات واضحة متعلقة بتسيير النظم الالكترونية الشبكات الداخلية للمؤسسة

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يوجد للمؤسسات محل المراجعة إدارة خاصة تسهر على تسيير وصيانة الشبكات الالكترونية ونظم المعلومات

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

ترتبط وظائف أغلب إدارات المؤسسة بالتعامل مع النظم المحوسبة

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يوجد تنوع في نظم المعلومات والتشغيل الالكتروني التي تتبناها المؤسسات

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يوجد إطار واضح لإدارة مخاطر نظم المعلومات في المؤسسات محل المراجعة

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

تعتمد المؤسسات محل المراجعة على أنظمة معلومات محوسبة تتلاءم مع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال التي تنشط فيها

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يوجد لدى المؤسسات محل المراجعة إطارات عالية الكفاءة فيما تعلق بإدارة الشبكات والنظم المحوسبة

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

تم القيام بتدريب وتكوين جيد في مجال المعلوماتي وأنظمة التشغيل الالكتروني

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

لديكم مساعدين ذوي تأهيل عالي في المعلوماتي وأنظمة التشغيل الالكتروني

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

تتوفر لديكم كل الامكانيات من أجل إجراءات مراجعة أنظمة التشغيل الالكتروني

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يتم الاعتماد على برامج تدقيق ذات مستوى عالي

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يوجد لديكم استراتيجية واضحة تتعلق بخطوات المراجعة عند مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

تم تطوير برنامج أو تطبيق من طرفكم من أجل مراجعة أنظمة التشغيل الإلكتروني

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يتم الاعتماد على تقنيات بسيطة من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الإلكتروني

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يتم الاعتماد على متخصصين في مجال المعلوماتي في الأمور الغامضة من أجل فهم أثر أنظمة التشغيل الإلكتروني على رأي المدقق

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يتم تقييم طبيعة التشغيل الالكتروني وتأثيره على إجراءات المراجعة

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

يتم الاعتماد على برنامج أو تطبيقتم تطويره من طرفكم من أجل تدقيق أنظمة التشغيل الالكتروني

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من تكاليف المراجعة

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الاخطاء الممكن ان يرتكبها المدقق

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

تعتبر المراجعة باستخدام نظم الإللكترونية أداة فعالة في دقة الاختبارات ومعالجة البيانات

- موافق  
 محايد  
 غير موافق



الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يؤدي إلى تقليل أخطاء المراجعين وجودة أدائهم

- موافق
- محايد
- غير موافق

الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الاعتماد على المساعدين

- موافق
- محايد
- غير موافق

الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من الوقت المستغل في وقت المراجعة

- موافق
- محايد
- غير موافق

الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يقلل من إجراءات المراجعة التي كان يطبقها المراجع

- موافق
- محايد
- غير موافق

الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يزيد من امكانيات اكتشاف الاخطاء والتحريفات

- موافق
- محايد
- غير موافق

الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع اختيار العينات المناسبة

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

الاعتماد على البرامج والتطبيقات الحاسوبية يسهل على المراجع إجراء الاختبارات الاساسية في المراجعة

- موافق  
 محايد  
 غير موافق

VERZENDEN

Deze content is niet gemaakt of goedgekeurd door Google. Misbruik rapporteren - Servicevoorwaarden - Aanvullende voorwaarden

Google Formulierien

الإستبيان الخاص بالدراسة ذات العنوان التالي: " أثر استخدام محافظ الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على فعالية المراجعة الخارجية "

Votre réponse a bien été enregistrée.

[Envoyer une autre réponse](#)

Ce formulaire a été créé à l'aide de Google Forms. [Créer votre formulaire](#)

Google Forms

الملحق ( 3 ) : جداول التكرار لمتغيرات  
عينة الدراسة

## المزهل العلمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ليسانس	14	46,7	46,7	46,7
ماجستير	2	6,7	6,7	53,3
دكتوراه	5	16,7	16,7	70,0
أخرى	9	30,0	30,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

## التخصص

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide محاسبة	26	86,7	86,7	86,7
اقتصاد	2	6,7	6,7	93,3
نظم معلومات محاسبية	2	6,7	6,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

## الوظيفة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide محافظ حسابات	26	86,7	86,7	86,7
خبير محاسبي	4	13,3	13,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

الخبرة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من 5 سنوات	2	6,7	6,7	6,7
من 5 - 10 سنوات	7	23,3	23,3	30,0
من 10 - 15 سنة	5	16,7	16,7	46,7
أكثر من 15 سنة	16	53,3	53,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
A1	30	1	3	2,73	,521
A2	30	1	3	2,37	,809
A3	30	1	3	2,47	,730
A4	30	1	3	1,63	,615
A5	30	1	3	2,00	,830
A6	30	1	3	2,00	,983
A7	30	1	3	2,53	,681
A8	30	1	3	2,20	,714
A9	30	1	3	1,97	,718
A10	30	1	3	2,20	,847
A11	30	1	3	2,07	,785
A	30	1,36	2,91	2,1970	,45554
N valide (liste)	30				

## Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
B1	30	1	3	2,17	,791
B2	30	1	3	2,43	,679
B3	30	1	3	1,97	,890
B4	30	1	3	1,70	,877
B5	30	1	3	2,17	,791
B6	30	1	3	2,03	,890
B7	30	1	3	2,40	,814
B8	30	1	3	2,33	,802
B9	30	1	3	2,20	,805
B10	30	1	3	2,10	,759
B	30	1,40	2,90	2,1500	,40916
N valide (liste)	30				

## Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
C1	30	2	3	2,93	,254
C2	30	2	3	2,83	,379
C3	30	1	3	2,50	,630
C4	30	1	3	2,50	,731
C5	30	2	3	2,60	,498
C6	30	1	3	2,73	,583
C7	30	1	3	2,60	,621
C8	30	1	3	2,33	,802
C9	30	1	3	2,77	,568

C10	30	1	3	2,63	,556
C	30	2,00	3,00	2,6433	,30815
N valide (liste)	30				

## الفاكرونباخ

## Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,798	31

الفهرس

الفهرس

II	الإهداء
III	الشكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال والرموز
VII	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
1	الفصل الأول: : البعد النظري للتشغيل الإلكتروني
2	تمهيد
3	المبحث الأول: التشغيل الإلكتروني في المؤسسة
3	المطلب الأول: أساسيات التشغيل الإلكتروني
3	الفرع الأول: ماهية التشغيل الإلكتروني
3	أولاً: تطور التشغيل الإلكتروني
3	ثانياً: مفهوم التشغيل الإلكتروني
4	الفرع الثاني: تحديات التشغيل الإلكتروني
4	أولاً: مخاطر أمن معلومات التشغيل الإلكتروني
5	ثانياً: مزايا وعيوب التشغيل الإلكتروني
6	المطلب الثاني : مدخل التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني
6	الفرع الأول : البعد المفاهيمي للتدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني
6	أولاً: مفهوم التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني
7	ثانياً: تحديات وأهداف تدقيق نظم التشغيل الإلكتروني



9.....	ثالثا : معايير التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني.....
10.....	الفرع الثاني : أساليب و إجراءات تدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني.....
10.....	أولا : أساليب التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني .....
13.....	ثانيا : إجراءات تدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني.....
17.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة .....
17.....	المطلب الأول: عرض الدراسات .....
19.....	المطلب الثاني : موقع الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....
20.....	خلاصة الفصل .....
21.....	الفصل الثاني: دراسة ميدانية.....
22.....	تمهيد.....
23.....	المبحث الأول : البعد المنهجي للدراسة الميدانية (الطريقة والأدوات).....
23.....	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....
23.....	الفرع الأول: مجتمع الدراسة .....
22.....	الفرع الثاني: عينة الدراسة.....
24.....	المطلب الثاني: الأدوات المستعملة.....
24.....	الفرع الأول: طريقة جمع المعلومات و الأدوات المستخدمة.....
24.....	أولا :طريقة جمع المعلومات.....
24.....	ثانيا: الأدوات المستخدمة .....
25.....	الفرع الثاني : مراحل ومحتوى الاستبيان .....
26.....	المطلب الثالث : الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة.....
26.....	الفرع الأول: البرامج المستعملة لمعالجة البيانات.....
46.....	الفرع الثاني : تعديل وضبط المقياس بطريقة ألفا كرونباخ .....
28.....	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.....

28.....	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها.
28.....	الفرع الأول: تحليل محور المتغيرات الديموغرافية .....
28.....	أولاً: توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة. ....
29.....	ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي. ....
30.....	ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي. ....
31.....	رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب المتغير الخبرة. ....
32.....	الفرع الثاني: تحليل المحاور الخاصة بوجهة نظر العينة.....
32.....	أولاً: عرض نتائج المحور الأول.....
37.....	ثانياً : عرض نتائج المحور الثاني.....
42.....	ثالثاً: عرض نتائج المحور الثالث.....
46.....	الفرع الثالث: اختبار وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).....
47.....	أولاً : اختبار وتحليل الفرضيات .....
48.....	ثانياً: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات على أساس المتوسط الحسابي العام.....
48.....	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.....
50 .....	خلاصة الفصل .....
52 .....	خاتمة .....
55.....	المراجع .....
56.....	الملاحق.....
57.....	الملحق الأول.....
61.....	الملحق الثاني.....
69.....	الملحق الثالث.....
73 .....	الفهرس .....